جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: العلوم مالية و المحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

التحفيزات الجبائية كأداة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة مقارنة بين الجزائر ودولة الإمارات)

من إعداد الطالب: قحمص محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/12

أمام اللجنة المتكونة من السادة:

د دشاش عبد القادر	(أستاذ ، جامعة ورقلة) رئيسا
د بونقاب مختار	(أستاذ ، جامعة ورقلة) مشرفا و مقررا
د بخالد عائشة	(أستاذ ، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2021 / 2022

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: العلوم مالية و المحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

بعنوان:

التحفيزات الجبائية كأداة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة مقارنة بين الجزائر ودولة الإمارات)

من إعداد الطالب: قحمص محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2022/06/12

أمام اللجنة المتكونة من السادة:

د دشاش عبد القادر	(أستاذ ، جامعة ورقلة) رئيسا
د بونقاب مختار	(أستاذ ، جامعة ورقلة) مشرفا و مقررا
د بخالد عائشة	(أستاذ ، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2021 / 2022

الإهداء

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على خير المرسلين وخاتم النبيين أهدي ثمرة عملي المتواضع: إلى التي إذا كتبت الأقلام تجف ولا تعطيها حقها، وإذا تكلم اللسان عجز ولا يعطيها حقها، إلى الغالية أمي الحنون، إلى مثلي الأعلى، إلى من علمني كيف تكون الحياة، والذي لم يبخل علي بشيء، أبي العزيز، رحمه الله إلى كل من شجعني وصبر طوال هذه الأعوام، وشاركني طريق النجاح وكان وراء كل خطوة أخطوها في طريق العلم والنجاح، إلى جميع إخوتي وأخواتي وكل أصدقائي وزملائي في الدراسة، الذين أجد فيهم روح الصدق والوفاء والإخلاص، إلى الذين سهروا وتعبوا على تعليمنا وأوصلونا إلى طريق العلم والمعرفة.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

.و نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل،

إلى كل أساتذة كلية الاقتصاد عامة وأساتذة وعمال قسم المالية خاصة ونخص بالذكر أستاذنا المشرف

الدكتور بونقاب مختار، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته المفيدة ونصائحه القيمة،

فضلا عن استعداده الدائم لتقديم المساعدة متى ما طُلب منه ذلك، لهذا نقول له شكرا على تواضعك،

شكرا على سعة صدرك وشكرا على تعاونك. وأسأل الله أن يجازيه عنا خير الجزاء وأن يجعل ذلك في ميزان حسناته

الملخص:

تهدف دراستنا هذه إلى معرفة مدى مساهمة التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر والإمارات، ولقد تم إنتهاج المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر وكذا التحفيزات الجبائية، وذلك في الجزء النظري أما في الجانب التطبيقي فسوف يتم استخدام منهج دراسة الحالة، لأننا بصدد الوقوف على دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي بكل من الجزائر والإمارات، وقد وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ لم تلعب التحفيزات والضمانات الممنوحة من قبل الجزائر الدور الكافي لاستقطاب الأجانب عكس دولة الإمارات التي كان لها دور فعال في استقطاب الاستثمارت الأجنبية؛
- ✓ يعاني الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من عدة معوقات وعراقيل التي أدت إلى الكبح من تدفقه،

الكلمات المفتاحية: إستثمار أجنبي مباشر، تحفيزات جبائية، مناخ الأعمال، جزائر.

Summary

This study aims to know the extent to which fiscal incentives contribute to attracting foreign direct investment in Algeria and the UAE. The descriptive and analytical approach has been adopted because it is appropriate to present the various concepts associated with foreign direct investment, as well as fiscal incentives, in the theoretical part, but in the practical aspect, the case study approach will be used. Because we are in the process of examining the role of fiscal incentives in attracting foreign investment in Algeria and the UAE, and the study came out with a set of results, the most important of which are:

- The incentives and guarantees granted by Algeria did not play a sufficient role to attract foreigners, unlike the UAE, which had an active role in attracting foreign investments;
- Foreign direct investment in Algeria suffers from several obstacles and impediments that have curbed its flow,

Keywords: foreign direct investment, tax incentives, business climate, Algeria.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	VII
شكر وتقدير	VII
الملخص	VII
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VII
المقدمة	ب
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتحفيزات الجبائية	
المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر	2
المبحث الثاني: التحفيزات الجبائية	11
المبحث الثالث: دراسات سابقة حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتحفيزات الجبائية	19
الفصل الثاني: دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –مقارنة بين الجزائر والإمارات–	
المبحث الأول: الحوافز الجبائية والضمانات الممنوحة للاستثمارات الاجنبية في الجزائر والإمارات	26
المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر والإمارات	35
المبحث الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدين	43
الخاتمة	59
المصادر والمراجع	62
الفهرس	67

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-02	تطور معدل التضخم في البلدين خلال الفترة 2000-2021	**39**
02-02	تطور معدل الحساب الجاري في الجزائرخلال الفترة 2005- 2021.	**40**
04-02	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر والأمارات بين 2010-2020.	**44**

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-02	بيانات حجم السوق للبلدين خلال الفترة 2000-2020.	**37**
02-02	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بين 2010-2020	**43**
03-02	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017	**45**
04-02	أهم 10الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.	**46**
05-02	أهم 5 شركات المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.	**47**
06-02	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الإمارات حسب الأقاليم المستثمرة ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017	**48**
07-02	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الإمارات حسب الدول المستثمرة ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017	**49**
08-02	أهم 5 شركات المستثمرة في الإمارات ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.	**50**
09-02	تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.	**50**
10-02	تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات في الإمارات ما بين جانفي 2013 وديسمبر2017.	**51**

مقدمة

مقدمة

يعد استقطاب الاستثمار الأجنبي هاجس كل الدول خاصة الدول النامية التي تحتاج لمثل هذه الاستثمارات لاسيما في ظل هذه التغييرات ويتعلق الأمر بتذبذب أسعار البترول وتراجع مخزونه، فأصبح البحث عن المستثمر الأجنبي مشكلة تجيب عنها التشريعات الداخلية والدولية وذلك بمنح العديد من الضمانات ولعل محور الدراسة سيقتضي التركيز أكثر على التحفيزات وأي تحفيزات ستكون أكثر انتشارا من التحفيزآت الجبائية بحسبان أنها حديث الساعة في مختلف القاعات البرلمانية لمختلف الدول العربية وحتى الإفريقية، وهو ما نجم عنه خلق التنافسية الدولية وحتى الإقليمية الأمر الذي ولد الصراع بين المشرعين على الرغم من أن هذه التحفيزات أصبحت تشكل تضحيات بإيرادات كانت ستنعش الخزينة العمومية وتساهم في تمويلها، بحيث أن ما يكافئ ذلك سيكون حتما هو فض عديد المشكلات الميدانية والتي تتمحور حول توفير مناصب العمل وإيجاد مصادر جديدة للطاقة في إطار ما يعرف بالطاقة البديلة لأن هذا يتطلب تكنولوجيا غالبا ما تكون في يد الدول المتقدمة.

ولعل من أبرز هذه الدول نجد الدولة الجزائرية التي لطالما كانت ولا تزال تقدم امتيازات جبائية وهو ما تعكسه شتى التشريعات والاتفاقيات والتي يقع على رأسها قانون الاستثمار الذي قطع شوطا من الزمن ليس بقليل إمتد من فترة الاستقلال، حيث حمل العديد من التحفيزات الجبائية والتي استفاد منها المستثمر الأجنبي. فجرت عملية منحها في مختلف مراحل المشروع، كما ركّز المشرع الجزائري من خلال هذا القانون على تشجيع الاستثمار في المناطق النائية والتي يراد ترقيتها بالإضافة إلى الاستثمارات التي تستعمل التكنولوجيا كون أن هذه الأخيرة مفيدة للبيئة كما أنها تساهم في تطوير الاقتصاد وبالتالي تجاوز فكرة التبعية لقطاع المحروقات.لقد وضعت الدولة إمتيازات حسب المناطق واختلاف القطاعات، لأن الضريبة تشغل بال المستثمر وتكون عائقا أمامه عند الإقدام على تبني أي مشروع وهذا يرجع إلى ثقل العبء الضريبي على المكلف. كما أن الامتيازات الجبائية تعتبر حافزا لقيام هاته الاستثمارات حسب السياسات المنتهجة من طرف الدولة في توجيه الاستثمارات وأماكن قيامها.

الإشكالية الرئيسية: ما مدى مساهمة التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإمارات ؟

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الحوافز الجبائية الممنوحة؟

•ما هي معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

•ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الإمارات في ظل التحفيزات الجبائية المقدمة للمستثمر الأجنبي؟

الفرضيات: انطلاقا من الإشكاليات السابقة فإن هذه الدراسة تقوم على اختبار الفروض التالية:

1. لم تساعد الحوافز الجبائية المتوفرة في الجزائر على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. يعاني الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من مجموعة من المعوقات ولعل ومن أبرزها المعوقات السياسية، التشريعية، الاقتصادية، الإدارية.
3. ساعدت التحفيزات الجبائية المقدمة للمستثمر الأجنبي بدولة الإمارات على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا أساسيا، ألا وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تسعى الدول إلى جذبه وذلك من خلال توفير مختلف العوامل المساعدة على تحفيزه، بما في ذلك تحسين التحفيزات الجبائية خاصة في ظل التغير التكنولوجي السريع وتطور طرق الإنتاج باستمرار، فضلا عن العولمة التي تفرض على الدولة الانفتاح عن العالم.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ التعرف علي واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الحوافز الجبائية الممنوحة؛
- ✓ التعرف علي معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- ✓ الوقوف علي واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الإمارات في ظل التحفيزات الجبائية المقدمة للمستثمر الأجنبي و الاستفادة منها.

مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع بناء على مجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية، يمكن تلخيصها كما يلي:

- ❖ ارتباط موضوع التحفيزات الجبائية بتخصص الباحث(محاسبة وجباية).
- ❖ تمحور الميولات البحثية للباحث حول المواضيع المتعلقة بالتحفيزات الجبائية.
- ❖ الدور المحوري الذي تلعبه التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

منهج الدراسة:

سوف يتم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر وكذا التحفيزات الجبائية، وذلك في الجزء النظري أما في الجانب التطبيقي فسوف يتم استخدام منهج دراسة الحالة ،لأننا بصدد الوقوف على دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي بكل من الجزائر والإمارات.

حدود الدراسة:

حدود مكانية: تتمحور الدراسة حول الجزائر و الإمارات.

حدود موضوعية: اقتصرت الدراسة على إبراز الإجراءات التحفيزية والضمانات التي تقدمها كل من

الجزائر والإمارات من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

حدود زمانية: 2017/2013.

تقسيمات الدراسة:

تتضمن الدراسة بالإضافة إلئ مقدمة وخاتمة، على فصليين هم كتالي:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتحفيزات الجبائية، وتضمن ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول الاستثمار الأجنبي المباشر أما المبحث الثاني، فتناول التحفيزات الجبائية، وأشتمل المبحث الثالث على الدراسات السابقة حول التحفيزات الجبائية والاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات- وجاء في ثلاثة مباحث، بحيث تضمن المبحث الأول الحوافز الجبائية والضمانات الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والإمارات، أما المبحث رالثاني فقد تناول مناخ الأعمال في الجزائر والإمارات، في حين تضمن المبحث الثالث تدغفات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والإمارات.

صعوبات الدراسة : تكمن صعوبات الدراسة في الفصل الثاني بحيث نتعرض لمشاكل عند إيجاد المعلومات والمعطيات الشاملة والدقيقة حول الجزائر والإمارات.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتحفيزات الجبائية

تمهيد:

تسعى الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مستخدمة العديد من الأساليب أهمها الضرائب إذ أصبحت تلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أنها تشكل عاملا مهما من العوامل المتحكمة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وبذلك نجد أن الضريبة وكيفية فرضها على الاستثمارات تلعب دورا مهما في القرار الاستثماري وبالأخص المستثمر الأجنبي، فكلما انخفض العبء الضريبي الذي يتحمله المستثمر الأجنبي كلما ساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعتبر التحفيز الضريبي أحد أهم أساليب السياسة الضريبية التي تستعملها الدولة للتأثير على قرار الاستثمار ومحاولة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال الحوافز الممنوحة والتخفيضات في معدلات الضرائب.

وانطلاقا مما سبق ولمعرفة العلاقة بين التحفيزات الجبائية والاستثمار الأجنبي المباشر، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التحفيزات الجبائية؛
- الدراسات السابقة حول التحفيزات الجبائية والاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الأعمال الاقتصادية وذلك بفضل الأهداف التي يحققها هذا الأخير في مجالات مختلفة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي وهذا ما سنتطرق إليه في مبحثنا هذا.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، لهذا سوف نورد أهم هذه التعاريف كما يلي:

1. **تعريف الإقتصاديين:**

1-1 حسب الدكتور عبد السلام ابو قحف: الاستثمار هو تمتع الطرف الأجنبي بحق المشاركة في الإدارة و التنظيم واتخاذ القرارات الفعلية في حالة الاستثمار المشترك، واستقلاله التام بالإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشروع، إضافة إلي أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن فقط تحويل رأس المال، بل يتضمن كذالك تحويل التكنولوجيا، والخبرة التقنية.

2-1 حسب bertnard hurgenier : يري بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي كإنشاء فرع في الخارج، أو توسع الفرع المقام منذ مدة كإعادة استثمار الأرباح مثلا، والاستثمارات المشتركة مثل المشاركة في المؤسسات القائمة، وكل الأشكال تمكن الطرف الأجنبي من المساهمة الفعلية في التسيير واتخاذ مختلف القرارات[1] .

2. **تعريف الهيئات والمنظمات الدولية:**

1-2 حسب البنك الدولي: الاستثمار الأجنبي المباشر علي أنه استثمار يقوم علي أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10% من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخري بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية.[2]

2-2 حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): الاستثمار الأجنبي هو توظيف الأموال الأجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة ما هي الدولة المضيفة، وينتج عنه علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة للمستثمر

[1] عميروش محند شلغوم: **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الدول العربية**، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت- لبنان، 2012، ص ص:16- 18.

[2] مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)**، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليابس– سيدي بلعباس، 2020/2019، ص:04

الأجنبي والذي قد يكون فردا أو شركة أو مؤسسة، والذي له الحق في إدارة موجودأته في أي بلد سواء في بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه. [1]

وبالنظر لمختلف التعاريف التي تناولناها سابقا يمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه: " كل استثمار يتم من خلاله نقل رؤوس الأموال خارج حدود الدولة الأم، أي من دولة لدولة أخرى، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المختلفة ".

ومن التعاريف السابقة يمكننا ذكر بعض خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:[2]

- إمكانية ضمان الرقابة في اتخاذ القرارات وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في المداولات؛
- امتلاك المستثمر الأجنبي 10 % فأكثر من الأسهم العادية فله الحق في التصويت داخل المؤسسة؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة رأس مال المستثمر في أصول حقيقية في الخارج.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي، خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك أي مداخيل من مصادر طبيعية واقتصاداتها تعتمد على الاستدانة من العالم الخارجي فقط؛
- ✓ يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على الرفع من القدرة التنافسية لاقتصاد البلد المضيف، ويظهر ذلك في مدى قوة ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات، وكذلك يعتبر مصدرا من مصادر العملة الصعبة مما يساهم في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات؛
- ✓ مساهمة المشروع في تحقيق فوائد مشتركة له وللدول المضيفة، سواء عن طريق الاستخدام الفاعل لمواردها، أو مقابل تحقيق أرباح بينية سواء للمستثمر أو للدولة المضيفة بحيث تحقق في النهاية تحركا ملحوظا في عجلة الاقتصاد؛
- ✓ لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتحويل النقد الأجنبي فحسب، بل يتعدى ذلك، حيث أنو يعمل على تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات والآلات، الخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية ...والتي يمكن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية؛
- ✓ تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفورأت الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، فضلا عن تأهيل العامل المحلي من خلال إنشاء معاهد لتدريب الأيدي الوطنية على الآلات والأساليب الحديثة والمتطورة في الإنتاج، بالإضافة إلى ذلك فهي تحفيز المنتجين الوطنين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب؛

---

[1] لمتيهت حمزة، مريش نسيم: **دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل،2018/2017، ص : 08

[2] تير زينب: **أثر الحوافز الضريبية علي الاستثمار الأجنبي المباشر– دراسة مقارنة بين دول المغرب العربي– (الجزائر، المغرب، تونس)**، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، 2017/2016، ص:10

- ✓ ينسب للاستثمار الأجنبي الفضل في إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية، التي يشكو منها البلد المضيف بما توفره من فرص عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد؛
- ✓ لا ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على فرض أعباء ثابتة في صورة فوائد وأقساط على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة المضيفة.[1]

الفرع الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

1. **أشكال الاستثمار الأجنبي من حيث الملكية**

يمكن التصنيف من حيث الملكية:

1-1 الاستثمار الأجنبي المملوك بكامل للمستثمر الأجنبي: ويقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بأحدي العمليتين التاليتين:

أ- إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون اشتراك الطرف المحلي بأي نسبة كانت.

ب- شراء مشروع أو شركة محلية قائمة بحيث تؤول ملكيتها بالكامل علي مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب وعادة ما تقع هذه الحالة في إطار عملية الخوصصة التي تلجّأ إليها بعض الدول ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تتبعها.

2-1 الاستثمار المشترك: ويسمي بالاستثمار الثنائي وهو الاستثمار المنجز في البلد المضيف له والتي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة. وطرف وعدة أطراف أجنبية من جهة ثانية.[2]

يري **تيري بسترا:** أن الاستثمار المشترك ينطوي علي عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية يمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

يتمتع كل أطراف الاستثمار المشترك بحقهم في إدارة المشروع وهذا كشرط أساسي ومن هنا نستطيع التفرقة بين الاستثمار المباشر والغير المباشر.

[1] مختار بونقاب، زواويد لزهاري: **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات)** مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد: 03، تيسمسيلت– الجزائر، 2018، ص ص: 107، 108.

[2] عقيل كريم زغير: **المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي (دراسة مقارنة)**، ط1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة – مصر، 2015، ص: 38.

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي

2-1 الاستثمار الأجنبي الفلاحي: وهو الاستثمار في القطاع ألفلاحي من تربية الحيوانات، إنتاج المحاصيل الزراعية، الذي يملكه المستثمر الأجنبي أو يشارك في ملكيته.

2-2 الاستثمار الأجنبي المباشر الصناعي: يمتثل أساسا في إقامة وحدات إنتاجية من طرف مستثمرين أجانب، مهمتها إنتاج السلع الاستهلاكية و/أو الرأسمالية الموجهة لسوق المحلي و/أو الخارجي كمصانع السيارات ....الخ.

2-3 الاستثمار الأجنبي المباشر غير صناعي: هو شبيه الصناعي غير أن المنتجات في هذا النوع من الاستثمار لا تكون في شكل سلع مادية وإنما في شكل خدمات (الاتصالات، النقل، التأمين ، البنوك والصحة ....)[1]

الفرع الرابع: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

1. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

1-1 دوافع المستثمر الأجنبي المباشر

- ❖ البحث عن استثمارات ذات ضرائب أقل؛
- ❖ التخلص من تكنولوجيا متقادمة ومخزون سلعي راكد؛
- ❖ البحث عن أسواق جديدة؛
- ❖ البحث عن أرباح ضخمة؛
- ❖ التخلص من مخلفات الإنتاج بالدول المضيفة؛
- ❖ الاستفادة من الأجور المنخفضة واستغلال المواد الخام المتاحة بالدول المضيفة.

1-2 دوافع الدولة المضيفة

- ❖ تحقيق التقدم الاقتصادي؛
- ❖ جذب استثمارات دولية؛
- ❖ الحصول على التكنولوجيا المتقدمة وطرق الإدارة الحديثة؛
- ❖ المشاركة في حل مشكلة البطالة؛
- ❖ إنشاء صناعات جديدة والتوسع في صناعات الخدمات والتأمين والمصارف؛
- ❖ تنمية التجارة الخارجية وتحسين المركز التنافسي للدول.[2]

[1] مباركة لجدل الصيد، نجود عرعار: **دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تحليلية لحالة الجزائر 2000-2019)**، مذكرة ماستر، جامعة حمة لخضر-الوادي، 2020-2021، ص ص: 25، 26.

[2] مقراني إيمان: **أثر السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إعداد نموذج قياسي (1992-2014)**، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، 2016/2015، ص:.47

المطلب الثاني: العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي و معوقاته

الفرع الأول: العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي

نلخص العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية الأكثر شيوعا في ما يلي:

- **توفر الأمن والاستقرار**: تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان التي تتمتع باستقرار

في السياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية وتوفير حماية قانونية لرؤوس الأموال المستثمرة، بالإضافة إلى إنشاء هيئات متخصصة يتعامل معها المستثمر الأجنبي وتتولى مهام التوجيه والرعاية؛

- **حجم السوق المحلي**: تهدف الاستثمارات إلى البحث عن الأسواق الواسعة خاصة في البلدان النامية، وتعتبر الاستثمارات المباشرة بديلا عن التصدير من البلد الأصلي؛
- **فرص الاستثمار في قطاع الخدمات**: بعد خوصصة الكثير من المؤسسات العمومية في البلدان النامية ومنها الدول العربية، قامت العديد من الشركات الأجنبية بالاستثمار في قطاع الخدمات وفي مجالات مختلفة مثل :المياه، الكهرباء، النقل، الاتصالات، البنوك...؛
- **توفر العمالة الرخيصة والمؤهلة**: تبحث معظم الشركات متعددة الجنسيات عن الاستثمار في الدول التي تتميز بعمالة منخفضة التكاليف وعالية الكفاءة، وهو ما يفسر اتجاه الاستثمارات إلى بعض الاقتصاديات الناشئة مثل: دول جنوب شرق آسيا؛
- **توفر الموارد الأولية**: وهو ما يميز توجهات أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل: شركات استخراج المعادن، المحروقات، والموارد الأخرى؛
- **ارتفاع معدلات النمو**: تستهدف الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في الدول ذات معدلات النمو المرتفع من أجل رفع حصتها الإنتاجية في الأسواق الخارجية وهو ما أثبتته الدراسات التجريبية في الكثير من البلدان والتي أيدت الارتباط الإيجابي بين معدلات النمو وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛[1]
- **توفر البنية الأساسية**: يحتاج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفر بنية تحتية ملائمة من حيث النوعية وتكاليف الاستخدام، وهو ما يساهم في تخفيض التكاليف الاستثمارية؛[2]
- **عوامل محفزة أخرى**: حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج، استقرار سعر العملة المحلية، سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية، إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار، الإعفاء من الضرائب والرسوم

[1] مختار بونقاب، لحسن علاوي: **دور الاستثمار الأجنبي المباشر والمناطق الحرة في التنويع الاقتصادي(دراسة حالة تجربة الإمارات)**، الملتقى العلمي الدولي السادس حول :بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي- الجزائر، ص: 06.

[2] مختار بونقاب، زواويد لزهاري: **أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر)**،مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال،المجلد:02، العدد: 01، ص: 94،95.

الجمركية، وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها، توفر شريك محلي من البلد المضيف، حرية التنقل والتصدير، حرية التملك واتخاذ القرار[1].

تختلف أهمية هذه العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مستثمر إلى آخر حسب حجم الشركة ونوعية السوق الموجه إليه (محلي – خارجي)، جنسية المستثمر، القطاع المستثمر فيه... إلخ.

الفرع الثاني: معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يوجد العديد من العوائق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

- ✓ تعدد القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الوضوح الذي يشوب بعض نصوصها وتضاربها أحيانا، الأمرالذي يترتب عليه تشتت المستثمرين بين أكثر من قانون ويفتح مجال الاجتهادات من قبل الجهات المشرفة على الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى تنفير المستثمرين؛
- ✓ عدم استقرار القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ قد تتضمن بعض التشريعات المنظمة للاستثمار بعض القيود القانونية، التي تحد من إنشاء مشاريع استثمارية، وجود شريك محلي يمتلك نسبة معينة من المشروع (قاعدة49 /51 مثلا)، أو اشتراط توظيف النسبة الأكبر من العاملة في المشروع من مواطني الدولة؛
- ✓ قيام الدولة المضيفة بتصرفات وسلوكيات تؤثر سلبيا على المستثمرين، كقيامها بإجراء تأسيسي (كحق الشفعة مثلا)، أو عدم احترامها لنصوص الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما يجعل المستثمرين يتوجسون خيفة على أموالهم (رأس المال جبان) وتتزعزع ثقتهم بحكومة الدولة المضيفة؛
- ✓ تعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وازدواجية الاختصاصات فيما بينها وغياب الشباك الوحيد؛ [2]
- ✓ تتسبب البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة في تضييع وقت المستثمر و تأخير إنجاز مشروعه؛
- ✓ الفساد الإداري وافتقار العاملين في المؤسسات الحكومية لعنصري الأمانة والنزاهة؛
- ✓ غياب روح الفريق الواحد لدى أعضاء الهيئة الإدارية المشرفة على ملف الاستثمار، وانعدام التنسيق والتفاهم فيما بينهم، مما ينعكس على مستوى الخدمات التي تقدمها الهيئة للمستثمرين الأمر الذي لا يشجع على جذب الاستثمارات؛[1]

[1] مختار بونقاب، زواويد لزهاري: **أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر)**، مرجع سابق، ص: 95.

[2] مختار بونقاب، زواويد لزهاري: **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات(المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة)** مرجع سابق، ص: 109.

- ✓ رداءة الهيكل الضريبي وثقل أعبائه وهو ما يقلل من تحقيق العدالة الضريبية الأمر الذي يدفع المكلفين بها إلى التهرب من دفعها بسبب شعورهم بعدم توزيع الأعباء الضريبية بصورة عادلة؛
- ✓ عدم الاستقرار السياسي لقد مرت الجزائر بظروف واضطرابات صعبة في فترة التسعينيات جعلت الجزائر تحتل المرتبة السابعة من حيث خطورة الاستثمار فعدم الاستقرار النسبي للطاقم الحكومي أو حتى الإطارات ذات المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار حيث في هذه الفترة الوجيزة تعاقد على الجزائر 8 حكومات أربعة منها كانت في عهد بوتفليقة حتى وإن كانت القوانين الضامنة لم تتغير لكن الأجانب يدخلون في اعتباراتهم كل صغيرة وكبيرة وهذا يؤثر حتما على اتخاذ قرارات الاستثمار فهذه التغيرات في السوق تدخل الشك والخوف في نفوس المستثمرين الأجانب حول وجود حالة عدم الاستقرار.

عوائق أخرى:

- ❖ العائق المالي.
- ❖ العوائق الاجتماعية والبنى التحتية.[2]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من النظريات التي تفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة

عن طريق شركات المتعددة الجنسية للبحث عن فرص استثمارية خارج حدود الدول الأم، ومن ابرز

هذه النظريات ما يلي:

الفرع الأول: نظرية عدم كمال السوق: وتعتمد هذه النظرية على فرضية أن الأسواق في الدول المضيفة وخاصة النامية منها تتسم بغياب المنافسة، وضعف المؤسسات الوطنية في عرض السلع والخدمات وعدم مقدرتها على منافسة الشركات الأجنبية خاصة في ميادين الإنتاج والتصنيع أو أي أنشطة أخرى اقتصادية، وهذا يعني أن عدم قدرة الشركات الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية من النواحي التقنية والمالية والمادية تعتبر عامل من العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الأخيرة لإقامة مشاريع إنتاجية أو تسويقية لهذه الدول. وتركز هذه النظرية في تحليل ودراسة العوامل المحفزة على الاستثمار الأجنبي على مبدأ التملك الكلي والمطلق للمشروعات باعتبارها

[1] مختار بونقاب، زواويد لزهاري: **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات(المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة)** مرجع سابق، ص: 110.

[2] بوزردوم بشري، مغريش إلهام: **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة)**، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل، 2017/2016، ص: 104.

الأشكال المفضلة لاستغلال جوانب القوة للشركات عابرة القارات، وهذا ما يمكنها استغلال هذه الجوانب في الاستحواذ على أكبر الحصص في أسواق الدول المضيفة.

وفي هذا الإطار يرى بعض المفكرين أنه في حالة وجود سوق تسودها المنافسة الكاملة فإن ذلك سيعمل على إضافة قدرات الشركات الأجنبية، لأنه سيسمح بدخول منافسين آخرين لأسواق الدولة المضيفة، كما أن السلع والخدمات تتصف بالتجانس مما يقلل من المزايا التنافسية لهذه الشركات.

ويتفق معظمهم على أن الاستثمارات الأجنبية ترتبط ارتباطا وثيقا ببعض خصائص الموارد التي تمتلكها هذه الشركات والتي تجعلها تتمتع ببعض المزايا الاحتكارية كتباين جودة المنتجات وحداثتها...الخ.[1]

الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتج الدولي: يوضح نموذج دورة المنتج التفسير الديناميكي لنشأة الاستثمار الأجنبي المباشر والذي تأسس بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية حيث تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دورا هاما في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث افترض" فرنون " أن الميزة النسبية التي تتمتع بها إحدى الدول في إنتاج منتجات معينة يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى بمضي الزمن وذلك نظرا لان هذه المنتجات تمر بدورة حياة.

فحسب هذه النظرية فإن المنتج الدولي يمر بعدة مراحل أهمها:

المرحلة الأولى : وهي مرحلة الإنتاج المحلي حيث تتميز بالإبداع والإنتاج والبيع داخل الحدود الوطنية للبلد، فالمنتجات الجديدة تصنع لغرض تلبية حاجة السوق المحلية.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التصدير حيث تتميز بتطور ونمو الطلب في أسواق الدول المصنعة والنامية مما يكون حافز للتصدير، وزيادة ونمو المبيعات خارج الحدود الوطنية يجعل المستثمرين يفكرون في تطوير وسائل لإنتاج وتوسيع أنشطتهم، وهو ما يسبب في ظهور منافسين جدد مما يتطلب إجراء تحسينات وتعديلات على نوعية السلع وحجمها.

المرحلة الثالثة :وهي مرحلة النضج والاستثمار وتتميز هذه المرحلة بإنتاج السلعة في الدول التي كانت تستوردها، وهنا تجد الشركة المنتجة للسلعة نفسها أمام وضع صعب ناتج عن ظهور منتجين محتملين جدد، مما يزيد من الكميات المعروضة من السلعة في السوق المحلية للدولة المستوردة، وقد يكون هذا الوضع ناتج عن فرض رسوم جمركية على الواردات من هذه السلعة لحماية المنتجين المحليين، وهنا تكون الشركة أمام خيار واحد وهو إنشاء وحدات إنتاجية داخل هذه الدول لتموين السوق من الداخل وتقطع الطريق على المنافسين المحتلين.

المرحلة الرابعة :وهي مرحلة انخفاض المبيعات والتدهور وتتميز هذه المرحلة بانخفاض مبيعات الشركة صاحبة السلعة نظرا لعدم مقدرآتها على التحكم في السوق بسبب ظهور منتجين آخرين في الدول الغنية أو الفقيرة على السواء، حيث تصبح السلعة مألوفة

[1] الصيد شهيناز: **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2013/2012، ص: 16.

وتكون أكثر شعبية ووسائل إنتاجها أضحت معروفة ونمطية، كما يصبح عامل التكلفة مهما في الإنتاج مما يدفع الشركات التفكير في البلدان التي لها يد عاملة[1]

رخيصة، وما يجب الإشارة إليه هنا انه ليس من الضروري أن تكون مبيعات تلك السلعة في الانخفاض في جميع أنحاء العالم في هذه المرحلة لكن مبيعات الشركة صاحبة السلعة هي التي تكون في مرحلة انخفاض.

الفرع الثالث: نظرية الحماية: نتيجة للانتقادات التي وجهة لإفتراضيات نظرية عدم كمال السوق، ظهرت نظرية الحماية والتي أقرت أن نجاح شركات متعددة الجنسيات لا يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات وشركات الوطنية، بل يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة والقوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها. يقصد بالحماية **حسب فليح حسن خلف**" الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار أقصى لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديد في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في الأسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة".

يرى **هود وينج** ضرورة احتفاظ الشركات الأجنبية بالأصول المعنوية (المعرفة أوالخبرة أو الاختراعات...الخ) التي تحقق الميزة المطلقة عوض بيعها إلى أحد الشركات الدول المضيفة وهذا من أجل تحقيق الحماية لاستثماراتها ومن ثم تحقيق أهدافها المرجوة.

ومنه يمكن القول أنه لا يوجد مبرر لعملية الحماية التي تقوم بها شركات متعددة الجنسيات في الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها، حيث بهذه الإجراءات أصبحت تقلل من 28الضوابط والسياسات الحكومية للدول المضيفة.

الفرع الرابع: نظرية الموقع: إن قرار الاستثمار الأجنبي من طرف المستثمر الأجنبي مرتبط بعوامل دولية وأخرى محلية (الدولة الأم)، ومن هذا المنطلق نجد نظرية الموقع تهتم بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مركز لاستثماراتها وممارسة أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية...الخ، والمتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات، وبعبارة أخرى أنها تركز على العوامل البيئية للدول المضيفة المؤثرة في قرارات الاستثمارات لشركات متعددة الجنسيات.

الفرع الخامس: نظرية الموقع المعدلة: هذه النظرية امتداد وتطوير لنظرية الموقع بحيث تساهم في إضافة بعض العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، يرجع تطوير هذه النظرية إلى **روبوك و سيموندس** "حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل: المجموعة الأولى: تشمل المتغيرات الشرطية، أما المجموعة الثانية، فهي عوامل دافعة، و أخيرا تتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات المجموعة الحاكمة الضابطة".[2]

[1] مقراني إيمان، مرجع سابق ذكره، ص ص: 53،54.

[2] سحنون فاروق: **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2010/2009، ص ص: 24- 30.

المبحث الثاني: التحفيزات الجبائية

تعتبر التحفيزات الجبائية المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر من بين أهم العوامل التي يدرسها المستثمر الأجنبي من خلال بحثه عن أكثر الحوافزالجبائية ملائمة له ولمشروعه، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى ماهية التحفيزات الجبائية المقدمة للمستثمر الأجنبي وعلاقة التحفيزات الجبائية بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: ماهية التحفيزات الجبائية

الفرع الأول: تعريف التحفيزات الجبائية

لقد تعددت تعاريف التحفيز الجبائي، ومن بينها ما يلي :

- ✓ يعرف التحفيز الجبائي بأنه: تخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس.[1]
- ✓ كما يعرف بأنه إجراء خاص وغير إجباري لسياسة اقتصادية، تستهدف الحصول من الأعوان الاقتصاديين المستهدفين على سلوك معين يوجه اهتماماتهم إلى الاستثمار في ميادين أو مناطق معينة مقابل الاستفادة من امتيازات معينة.
- ✓ ويعرف أيضا بأنه مجموعة من الإجراءات أو التسهيلات ذات طابع تحفيزي تتخذها الدولة لصالح فئات معينة لغرض توجيه نشاطهم، والمؤسسة الخاصة هي المستهدفة بالدرجة الأولي من إجراء امتياز معين.[2]
- ✓ و يعرفها بعض المتخصصين على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير ذات الطابع الضريبي التي تمنحها الدولة لصالح المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب من أجل تحفيز أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار داخل الوطن من جهة ولتشجيع الاستثمار في بعض القطاعات والمناطق التي تسعى الدولة جاهدة لتنميتها من جهة أخرى[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن التحفيز الجبائي عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة، تقدمها الدولة لبعض الأعوان الإقتصادين مقابل الالتزام بالمعايير والشروط المحددة بموجب القانون.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج الخصائص التالية :[4]

---

[1] محمد الأمين، وليد طالب، قلادي نظيرة: **مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (دراسة ميدانية بولاية قسنطينة)** ، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي– الجزائر، المجلد: 06، العدد: 10، ص: 326.

[2] مختاري أمال، بلطرش حيزية: **دور التحفيزات الجبائية في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2021/2020، ص:07

[3] Mike PFISTER: Rapport d'OCDE une fiscalité orientée vers l'investissement et le développement(Aperçu de quelques enjeux de politique fiscale en Afrique), paris, 2009, p14.

[4] قراش مليكة، صايفي كاميليا: **التحفيزات الضريبية كآلية لتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج– البويرة، 2019/2018، ص ص: 10،11.

- **إجراء اختياري:** تتميز سياسة التحفيز الجبائي كونها إجراء اختياري لأنها تترك للأعوان الاقتصاديين حرية الخضوع لهذه الشروط والمقاييس المحددة من طرف الدولة، وهذا مقابل الاستفادة من هذه الإجراءات دون أن يترتب عن ذلك أي جزاء.
- **إجراء هادف:** إن الدولة بمنحها هذه الحوافز فهي تضحي بإيرادات جبائية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وفق السياسة الاقتصادية المتبعة من طرفها، ومن أجل ذلك لا بد من تدعيم هذه التحفيزات بدراسات وافية وشاملة حول العناصر التالية :
  - مدة صلاحية إجراءات التحفيز؛
  - دراسة تنبؤية للتغيرات المستقبلية؛
  - تحديد مختلف الشروط التي يجب توفرها في المستفيد من التحفيز.
- **إجراء له مقابل:** التحفيز إجراء خاص وهو محكم ومدقق، وموجه إلى فئة محددة من الأعوان الإقتصاديين في مناطق معينة ولمدة معينة، وعليه فلابد لهذه الفئة احترام بعض المقاييس كمكان الإقامة، مدة الإستفادة من هذا التحفيز .
- **السلوك:** التحفيز الجبائي يريد إحداث سلوك أو تصرف لم يتم التفكير في القيام به من طرف الأعوان، وكذلك يحث الدولة على تحفيز عمل الأعوان على القيام بفعل لم يقوموا به من تلقاء أنفسهم.

الفرع الثاني: أهداف التحفيز الجبائي الأهداف الاقتصادية:

- تنمية الاستثمار، حيث تشجع الحوافز الجبائية تراكم رؤوس الأموال، بتخفيض العبء الضريبي ومن ثم حجم التكاليف، خاصة أن المشاريع الاستثمارية في سنواتها الأولى لا تحقق إيرادات كبيرة؛
- دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة ليس فقط للقيام بعملية التنمية الاقتصادية بل لاستمرارها، حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع استيراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية حيث تنعدم فرص إنتاج هذه المنتجات محليا، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو تخفيض معدلات الضريبة عليها؛
- تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج؛
- تخفيض تكلفة الاستثمار ومن ثمة إمكانية منافسة المنتجات الأجنبية والعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات؛
- زيادة إيرادات الخزينة مستقبلا، فتنمية الاستثمار تؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي ومنه نمو الفروع الإنتاجية، وسينتج عن ذلك تعدد العمليات الاقتصادية الخاضعة للضريبة، وبالتالي اتساع الوعاء الضريبي، وهذا سينجم عنه زيادة عدد المكلفين بالضريبة مما يؤدي إلى ارتفاع الحصيلة الضريبيه.

1 الأهداف الإجتماعية:

- ❖ إمتصاص البطالة، حيث تحاول السلطات العمومية من خلال سياسة التحفيز الجبائي توفير مناصب شغل جديدة، فالإمتيازات الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من توفير موارد مالية تسمح بإعادة استثمارها بتكوين وإنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية، والتي تتطلب حتما وجود يد عاملة جديدة لتسييرها؛
- ❖ تشجيع الإستثمار في المناطق النائية لتحقيق التوازن الجهوي الناتج عن تمركز المستثمرين في المدن الكبرى.

وانطلاقا من كل هذه الأهداف الفرعية تحاول سياسة التحفيز بلوغ الهدف الأسمى وهو دفع عجلة التنمية الاقتصادية التي ستنتج عنها بالضرورة التنمية الإجتماعية.[1]

المطلب الثاني : الشروط والعوامل المتحكمة في فعالية سياسة التحفيز الضريبي

نتناول من خلال هذا المطلب الشروط والعوامل المرتبطة بالتحفيز الجبائي .

الفرع الأول: شروط فعالية سياسة التحفيز الضريبي

1 شروط خاصة بالحوافز الجبائية نفسها:

- ✓ يجب أن تمنح الامتيازات الضريبية إلى الأنشطة ذات أهمية كبيرة تبعا لسياسة الدولة الاقتصادية.
- ✓ يتعين أن تتناسب أهمية التخفيضات والإعفاءات مع أهمية النشاط إذ لا معنى لتحفيز ضريبي موجب لنشاط لا يفيد الجميع كثيرا.
- ✓ أن يصاحب التخفيض في أسعار الضريبة على أرباح الأنشطة الإقتصادية المرغوبة، زيادة معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة الاقتصادية غير المرغوب فيها.
- ✓ أن تكون المشروعات أو الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال الأنشطة الإقتصادية المرغوبة تحقق نتائج موجبة. أما إذا كانت نتائجها سالبة خاصة في مراحلها الأولى، فإن الحوافز الجبائية تصبح عديمة أو قليلة الفعالية في توجيه الاستثمارات باتجاه تلك الأنشطة.

2 شروط خاصة بإدارة الحوافز الجبائية: لا تتوقف فعالية المزايا الضريبية على مجرد تنظيمية القوانين بل ترتبط بلا شك بعملية تفسيرها وتطبيقها في المجالات المختلفة، فهناك بعض القوانين لا يتم تطبيقها تلقائيا بل تتطلب الفعالية منها اتباع إجراءات إدارية لتحديد المنشآت الخاضعة لها، و تعتبر الهند مثالا لدول جعل تطبيق المزايا الضريبية تلقائيا ولكن تحظي دول أخرى سلطة تقديرية في اختيار المشروعات التي ينطبق عليها القانون.

[1] بومدين قأيدي، موسي بن منصور: **دور التحفيزات الجبائية في ترقية الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر (حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية برج بوعريريج)**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة محمد البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج، المجلد: 12، العدد: 01، 2021، ص ص: 188،187.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في فعالية سياسة التحفيز الجبائي: إن نجاح سياسة التحفيز الضريبي مرهون بجملة من العوامل التي تحيط بتطبيق هذه السياسة، فتصنف العوامل التي تؤثر على فعالية سياسة التحفيز الجبائي كما يلي:

1 **العوامل ذات الطابع الضريبي:** هي تلك العوامل التي تؤثر على فعالية التحفيز الضريبي سواء ايجابيا أو سلبيا، كما أنها ترتبط مباشرة بالتقنيات المستعملة في إطار سياسة التحفيز الضريبي وهي تتمثل في العناصر التالية:

- ✓ **طبيعة الضريبة محل التحريض:** تتحدد الضريبة بنوع الوعاء الخاضع لها ولهذا فإن الاختيار المناسب للضريبة محل التحفيز يأتي بالدراسة الجدية للوعاء الضريبي من حيث قدرته على تحقيق الأهداف المرغوب فيها في حالة ما إذا أخضع لمعدلات ضريبية معينة، بالإضافة إلى ضرورة انعكاسات هذه الضريبة على الخزينة العامة وعلى سلوك الأعوان الاقتصاديين.
- ✓ **شكل التحريض:** من الأدوات التي تستخدمها سياسة التحريض منح الإعفاءات أو التخفيف من معدلات الاقتطاع أو تقليص الأوعية الضريبية، وتبرز فعالية الإعفاء على الاستثمار من خلال إنخفاض تكلفة وإقبال الأعوان الاقتصاديين على الاستثمار بالشروط المقابلة لهذه الإعفاءات.[1]
- ✓ **زمن وضع التحريض:** عنصر الزمن عامل مهم في سياسة التحفيز الجبائي حيث أنه من الضروري قبل تطبيق الإجراءات التحفيزية، تحديد الوقت المناسب لها، وتعدد الآراء فيما يتعلق بزمن التحفيز، حيث يرى البعض أن الوقت الملائم لمنح الإعفاءات هو المرحلة التي تلي الخروج من الأزمات التي تسبق مباشرة النهضة الاقتصادية. أما البعض الآخر فيرى أنه من الضروري أن تمنح الإعفاءات بقصد الاستثمار لرجال الصناعة في ميدان مشروعاتهم في السنوات الأولى لممارسة أنشطتهم، كما يجب أن تكون هذه الإعفاءات متماشية مع برنامج المؤسسة واستراتيجياتها في النمو، وعلى هذا الأساس فإن منح المزايا الضريبية عند انطلاق المشروع يسمح للمؤسسة بالتراكم المالي وتحسين وضعية خزينتها المالية، مما يساعد على تجاوز مرحلة الانطلاق بسلام مع إمكانية توسيع مشروعها في المستقبل.[2]
- ✓ **مجال تطبيق التحريض:** للحوافز الجبائية إطار عملي لابد من تحديده بعناية حتى لا تكون لها انعكاسات سلبية على السياسة الاقتصادية للدولة، حيث يضع المشرع مجموعة من المقاييس والشروط قصد تحديد طبيعة ونوعية الاستثمار ومرحلة التقدم الذي بلغه هذا الاستثمار، وكذلك المواد والوسائل المعنية بالتحريض لأهميتها في تحقيق المشروع.

2 **العوامل ذات الطابع غير الضريبي:** تتطلب فعالية سياسة التحريض الضريبي محيط ملائم، ويتحدد ذلك في الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية والقانونية الملائمة، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والوضع الاقتصادي المتجاوب مع التطورات الحاصلة في ظل الاقتصاد العالمي. وتتمثل هذه العوامل في أربعة عناصر هي:

---

[1] درقة امال: **أثر التحفيزات الجبائية علي الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية** (دراسة ميدانية لمدي تأثير التحفيزات الجبائية علي الأداء المالي)، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، 2015/2014، ص ص:65، 66.

[2] درقة أمال، مرجع سابق ذكره، ص: 66.

- **العنصر الإداري**: يؤثر مستوى ونوعية المعاملات الإدارية في نجاعة سياسة التحفيز الجبائي، وكلما كانت هناك عراقيل إدارية كالبيروقراطية، المحسوبية والرشوة وغيرها من السلوكيات الإدارية السلبية كلما أثر ذلك سلبا على فعالية الإجراءات التحفيزية، لهذا لابد من توفير أجهزة إدارية تتميز بالكفاءة والنضج القانوني .
- **العنصر التقني**: تعتبر البنية الاقتصادية من متطلبات نجاح أي مشروع استثماري، بحيث تساهم بشكل كبير في خلق بيئة ملائمة للاستثمار ومن ثمة المساهمة في إنجاح سياسة التحفيز الجبائي، إن البلد الذي تتوفر فيه بنية تحتية وعناصر الإنتاج بما في ذلك وجود مناطق صناعية وسهولة الاتصال، وغير ذلك من الأمور يكون له أثر في قرار توطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويحدث العكس إن كان البلد لا يملك الهياكل التقنية القاعدية المتطورة وبذلك تكون فرص نجاح سياسة التحفيز الجبائي ضعيفة .
- **العنصر السياسي**: يعتبر الاستقرار السياسي أحد المتطلبات الهامة لنجاح أي مشروع استثماري حيث أن غيابه يزيد في نسبة المخاطرة من حيث الخسارة، ومن ثم فإن سياسة التحفيز الجبائي لا يكون لها دور فعال في اتخاذ قرار الاستثمار في ظل وضع سياسي متدني ومضطرب، خال من الاستقرار، وتتمثل المخاطرة[1] السياسية بالنسبة للمستثمر المحلي في الأحداث والتغيرات السلبية التي تحدث داخل الدولة، أما بالنسبة للمخاطر السياسية التي يواجهها المستثمر الأجنبي فتكمن في الأوضاع الداخلية غير المستقرة للبلاد التي يتم فيه الاستثمار، بالإضافة إلى التغيرات في العلاقات الدبلوماسية التي تربط الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي بالدولة المستقبلة لاستثماره .
- **العنصر الاقتصادي**[2]: تستدعي فعالية سياسة التحفيز الجبائي وضعية اقتصادية مشجعة من حيث وفرة الأسواق، اليد العاملة المؤهلة، ومصادر التموين بالمواد الأولية وكذا شبكة الاتصالات، التسهيلات المتعلقة بالتعاملات الاقتصادية والمالية الخارجية، بالإضافة إلى استقرار العملة ومرونة سياسة الأسعار
- والإئتمان.

[1] سويعد عبد النور: **دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر** (دراسة حالة الجزائر– 2012/1992) ، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، 2014/2013، ص ص:47، 48.

[2] سويعد عبد النور، مرجع سابق ذكره، ص: 48.

المطلب الثالث: أشكال التحفيز الجبائي وعلاقته بالإستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: التحفيزات الخاصة بالاستثمارالأجنبي المباشر[1]

1 الحوافز المرتبطة بالضريبة على الشركات:

- إعفاءات مؤقتة للضريبة أو معدل مخفض للضرائب على الشركات.
- حسومات للإستثمارات Diduction.
- تطبيق معدل امتلاك متسارع.
- مؤونات (أو أحكام خاصة) للمبالغ المعاد استثمارها، أو بمناسبة التوسع في النشاط.
- تخفيض مكرر لبعض المصاريف لأغراض جبائية (عادة ما ترتبط بالتشغيل والتصدير والبحث والتطوير والتجييزات).

2 الحوافزالأخرى ذات الطبيعة الجبائية:

- الإعفاء من الضريبة على الدخل المفروض على الأشخاص الطبيعيين ولاسيما على شطرالأرباح الموزع.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية، خاصة المواد الأولية، قطع الغيار، المواد الوسيطة.
- تخفيض نسبة المساهمة في الضمان الإجتماعي .
- الإعفاء من الرسم على المبيعات والرسوم العقارية والرسوم على الدخول المهنية.

الفرع الثاني: التحفيزات الجبائية الخاصة بالتشغيل: يقصد بالتشغيل توفير عدد من الوظائف ومناص العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي ومختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلبي أكبر عدد من الطلبات للقوى العاملة.

وبسبب التطور التكنولوجي تقمص دور العنصر البشري في عملية الإنتاج، ونتج عن هذا تخفيض في مناصب الشغل، فمشكل البطالة هو الشكل الشاغل للحكومات التي تعاني من هذه الظاهرة، و يعد التحفيز الضريبي الخاص بالتشغيل إحدى الوسائل التي تتخذها الحكومة لتخفيف من حدة هذه الظاهرة .والتحفيز الخاص بالتشغيل يتخذ الأشكال التالية:

- **التحفيزات الضريبية الخاصة بالتشغيل (التخفيض على أساس كل شخص مشغل)**: وذلك بإخضاع المؤسسات لقيمة منخفضة من دخلها الخاضع للضريبة حسب كل شخص أو كل منصب شغل تحدثه وفق مقاييس معينة في إطار ما يسمح به القانون، وهذا من شأنه أن يخفض من تكلفة اليد العاملة لزيادة الطلب عليها، ويكون هذا التخفيض محددا كل شخص مشكل أو منسق بقاعدة لسلم تتناسب طرديا مع عدد المناصب المستحدثة.

[1] نشيدة معزوز: **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات)**، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب- البليدة، 2005، ص: 55.

وقد تكون هذه التخفيضات تمس الرسم على الأجور والذي هو على عاتق رب العمل، وبالتالي يكون له الأثر البالغ في زيادة عروض العمل.

- **التخفيضات الضريبية لصناعات ذات الكثافة العمالية:** إن الصناعة ذات الكثافة في اليد العاملة لها إمكانية المفاضلة في معدل الاقتطاع الذي يطال دخول المؤسسات على أساس المعامل رأس المال، اليد العاملة، فالمفاضلة تكون في رفع المعدل الضريبي للمؤسسات ذات الكثافة في رأس المال وتخفيض هذا المعدل للمؤسسات ذات الكثافة في اليد العاملة، كما تمنح تسهيلات وتخفيضات ضريبية على الأرباح ههذه المؤسسات الصناعية التي توجه استثماراتها إلى التجهيزات والمعدات التي تحتاج و تستقطب اليد العاملة، يمكن أن يرفع في المعدل الضريبي على دخول المؤسسات ذات الكثافة في رأس المال مثلا عن معدات التجهيز.

الفرع الثالث: التحفيز الضريبي الخاص بالتصدير:نظرا لما تلعبه الصادرات من دور كبير في جلب العملة الصعبة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، ومن جهة أخرى كوسيلة للتعريف بالمنتج الوطني والدخول إلى السوق الدولي لمنافسة المنتج الأجنبي، ولذالك لجأت الدول إلى مجموعة من التحفيزات من أجل تخفيف العبء الضريبي على المصدرين وتوجيههم نحو أنشطة المراد الإعتماد عليها، وفي هذا الإطار سوف نتناول ثلاثة أنواع خاصة بهذا التحفيز.

1. **الامتيازات الخاصة بالضريبة على الدخل:** يمكن للمؤسسات التي تصدر منتجاتها أن تستفيد من إعفاء كلي على دخلها الناتج عن التصدير، والذي يتناسب عادة مع فترة أو مدة الإعفاء، إذا توفرت بعض الشروط كطبيعة المنتج والتي تكون عادة المنتجات المصنعة وليس المواد الأولية الخام، أو على أساس شكل المنتج المصدر أوشكل المؤسسة المستفيدة، إلا أن فعالية هذا الإجراء مرتبطة ببعض العناصر منها :
   - ✓ التحفيز يكون فقط عندما تكون الأرباح المعتبرة ممكنة التحقيق أثناء فترة الإعفاء و هذا لا يكون ممكنا بالنسبة للمؤسسات التي تبدأ في تصدير المنتجات غير التقليدية.
   - ✓ إن هذا التحفيز لا تكون له فعالية في جلب المؤسسات الأجنبية إلا إذا كان الإعفاء الضريبي الممنوح لهذه المؤسسات غير ملغى بالضريبية للمكلفيف بها في أوطانهم.
2. **الإمتيازات المتعلقة بالحقوق الجمركية:** يتم تخفيض الحقوق الجمركية لتشجيع العمليات الاستثمارية، يستفيد أصحاب هذه الإستثمارات من إعفاء في الحقوق الجمركية التي تمنح في عملية استيراد المواد الأولية والتجيهزات، شريطة أن تدخل مباشرة في إنتاج المنتجات والسلع التي تصدر، إضافة إلى أن بعض الدول تتخذ أسلوب الإنتاج بدون جمركة للبضائع الموجهة للتصدير أو المراد تصديرها مباشرة، والتي تعالج في أماكن مخصصة تعرف بإسم المناطق الحرة والتي تسعى الدول من ورائها إلى جلب العملة الصعبة وإيجاد مناصب عمل ونقل التكنولوجيا، حيث يتم في هذه المناطق إعفاء جميع العمليات الموجهة[1] للتصدير من دفع الضرائب والرسوم الجمركية، ويعتبر مجال

[1] نشيدة معزوز، مرجع سابق ذكره، ص ص: 64، 65.

إنشاء المناطق الصناعية الحرة من أهم المجالات التي ثبت فيها نجاح استخدام التخفيضات الضريبية أو المعدلات التمييزية.

3 **الامتيازات المتعلقة برقم الأعمال:** يعتبر إعفاء الصادرات من الضرائب على رقم الأعمال والرسم على القيمة المضافة من الأساليب التحفيزية المهمة لتشجيع التصدير، إذ تعتمد عليها الدول التي ترتكز إيراداتها على هذا النوع من الإعفاء.[1]

الفرع الرابع: علاقة التحفيزات الجبائية بالاستثمار الأجنبي المباشر : نظرا لارتباط التحفيزات الجبائية بالضرائب فإن هذه الأخيرة تلعب دورا فعالا في الفضاء الاقتصادي وتعد الركيزة الأساسية بالنسبة لأي دولة وذلك لما توفره من موارد مالية، كما تعد اليوم الوسيلة المفضلة في السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومات المختلفة حيث تعتبر الموجه للقرارات الاقتصادية وبالأخص في مجال الاستثمار.

و بالرغم من أهميتها إلا أن التحفيزات الجبائية تبقى العنصر الأم في جلب مختلف الاستثمارات من خلال ما تقدمه من مزايا وتسهيلات، من شأنها أن تشجع المستثمرين على الاستثمار في المجالات التي يرغبون فيها، لذا فالحوافز لها علاقة كبيرة بالاستثمارات بل هي المحرك الرئيسي لها و لهذا يكون لها تأثير كبير على قرار الاستثمار فقد تكون لها آثار إيجابية على الدول المضيفة إذا كانت تكلفة منحها أقل من الفائدة التي تعود على المجتمع من المشروع الاقتصادي، و العكس صحيح ولهذا تسعى أغلب الدول من بينها الجزائر إلى منح المزيد منها قصد تحقيق أكبر نسبة ممكنة من تدفق هذه الاستثمارات إليها.[2]

[1] نشيدة معزوز، مرجع سابق ذكره، ص ص: 65.

[2] سويعد عبد النور، مرجع سابق ذكره، ص ص: 50، 51.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول الاستثمار الأجنبي و التحفيزات الجبائية

لقد تم تناول موضوع التحفيزات الجبائية من قبل العديد من الدارسين والباحثين في مجال المالية والمحاسبة من جوانب مختلفة، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث ذكر بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا منها الدراسات العربية والأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة بالغة العربية

1) **دراسة مختار بونقاب، زواويد لزهاري 2018: تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات(المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة)، مجلة شعاع لدراسات الاقتصادية، جامعة تيسمسيلت، العدد: 03**، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم العراقيل القانونية والإدارية التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وكذا اقتراح مجموعة من الحلول لهذه العراقيل، وتم التطرق في هذه الدراسة إلى وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية ومن أهم نتائج الدراسة:

- تهدف الدول من وراء تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق عدة أهداف أهمها: توفير فرص عمل للقوى العاملة، جلب العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا والرفع من معدلات النمو الاقتصادي. ويتوقف نجاح الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على توفر مجموعة من المقومات والعوامل منها: الاستقرار السياسي، الثروات الطبيعية والموقع الجغرافي الاستراتيجي، توفر المناطق الحرة، حرية التملك للأجنبي، الحوافز والإعفاءات الجبائية،
- يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مجموعة من العراقيل القانونية والإدارية أهمها: الخلفية الاشتراكية للكثير من القائمين على ملف الاستثمار، تطبيق حق الشفعة، تعميم قاعدة 49/51% على مختلف القطاعات، البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.

2) **دراسة طالبي محمد 2009: تحت عنوان أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البليدة، العدد: 06**، تهدف هذه الدراسة إلي أهمية ودور الاستثمار الأجنبي كأحد مصأدر التمويل الخارجي، وفي تقليل البطالة وإبراز دور الحوافز الضريبية في كونها أسلوب لجذب المستثمرين، ومن أهم النتائج التي توصل إليها: إن الحوافز الضريبية الممنوحة من طرف الجزائر ضعيفة بالمقارنة مع دولة تونس، وحتى العبء الضريبي على المؤسسة الجزائرية رغم أنه منخفض على ما هو سائد في الدول الواقعة على ضفتي البحر المتوسط إلا أنه مرتفع عن المستوى العالمي على الأقل من ناحية الضرائب المفروضة على أرباح الشركات.

3) **دراسة زينات أسماء2017: عنوانها دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر 03، العدد: 17**، حيث تهدف هذه الدراسة إلي معرفة مختلف التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف المشرع الجزائري، وتقييم فعاليتها في تعزيز فرص الاستثمار، ومدي توجيه المشاريع الاستثمارية نحو الأنشطة المنتجة الخالقة لمناصب الشغل وكذا توضيح أهم الأستراتيجيات المستقبلية، وترشيح التحفيزات الجبائية، ومن أهم نتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- عدم ترشيد سياسة منح التحفيزات الجبائية؛

- إعتماد آليات التفعيل التلقائية، فالمستثمر يمكنه الحصول على التحفيزات الجبائية بمجرد أن يتضح إستفاؤه لمعايير الأهلية الموضوعية المحددة والتي تفتقد لمعايير الدقة والوضوح وهو ما يؤدي إلى شرعية الغش الضريبي وإنعاش الاقتصاد الموازي في الجزائر؛
- إن الاعتماد على سياسة التحفيزات الجبائية فقط في تشجيع الاستثمار هو أسلوب غير كافي من حيث مردودية التكاليف؛
- إن أحسن إستراتيجية لتشجيع الاستثمار على أساس مستمر هي توفير إطار قانوني وتنظيمي مستقر وشفاف وتطبيق نظام ضريبي يتوافق مع الأعراف الدولية.

4) دراسة سويعد عبد النور 2014/2013: عنوانها دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر2012/1992) جامعة أم البواقي

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة الحوافز الضريبية الممنوحة في الجزائر في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصا وأنها تتمتع بموقع إستراتيجي يجعل منها قطبا جاذبا للاستثمار، ومن أهم نتائج الدراسة:

- الحوافز المقدمة من قبل الحكومة الجزائرية أدت إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في قطاع المحروقات؛
- إن الجزائر لا تفتقر للتشريعات و القوانين، بقدر ما تفتقر إلى آليات والميكانزمات تطبيقيا في الميدان لذا يمكننا القول أن مشكل الاستثمار يطرح على مستوى المحيط وليس على مستوى القانون؛
- إنعدام التوجه التسويقي من قبل الحكومة الجزائرية، والترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأن تبسيط الإجراءات والترويج الأجنبي المباشر يساعد على زيادته.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1) دراسة Mike Pfister 2009[1]: تحت عنوان الضرائب الموجهة نحو تطوير الاستثمار (نظرة عامة علي بعض قضايا السياسة الضريبية في إفريقيا، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة الضرائب الموجهة لتطوير الاستثمار في الدول الإفريقية، ومن أهم النتائج: هناك طرق محتملة لتوسيع القاعدة الضريبية تتجاوز الإصلاحات الهيكلية التقليدية للسياسة الضريبية. على سبيل المثال، قطاع الهاتف المحمول، في توسع كامل في العديد من البلدان الأفريقية، يقدم إمكانية زيادة الإيرادات وتوسيع القاعدة الضريبية في الواقع، ساهم مشغلو الهاتف المحمول في الإيرادات الضريبية بأكثر من8 %في 7 من البلدان المعنية، وتشاد تمثل حوالي 11%، يتم زيادة الإيرادات عن طريق الترخيص، ولكن أيضًا عن طريق الضرائب.

[1] Mike PFISTER: Rapport d'OCDE une fiscalité orientée vers l'investissement et le développement(Aperçu de quelques enjeux de politique fiscale en Afrique), paris, 2009, p14.

يمكن استخدام تدفقات رأس المال لتحسين البنية التحتية الأساسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. نفس المنطق ينطبق أيضا علي قطاعات البنية التحتية الفرعية الأخرى، كثيرا ما تتميز البلدان النامية من هيكل ضريبي معقد، مما يؤثر على نشاط الأعمال التجارية مع الحد من آفاق النمو. تعمل السياسة الضريبية السليمة على تحسين البيئة التي تقوم الشركات بتنفيذ أنشطتها عليها فهي تشجع التبادلات الدولية والاستثمار ويعزز النمو الاقتصادي.

2) **دراسة Jinyan Li، 2007: بعنوان Development and tax Policy Case Study of China**[1]

تتمحور هذه الدراسة حول دور السياسة الضريبية في التنمية الاقتصادية، بالإشارة إلي حالة الصين، حيث تم التطرق إلي الحوافز الضريبية في جذب الاستثمارات الأجنبية في إطار اقتصاد السوق، ومدى تأثيرها على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية في العين، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الحوافز الضريبية كان لها تأثيرها الإيجابي في عملية التنمية الاقتصادية، حيث لعبت دورا أساسي وهما خلال السنوات السابقة، وقد ظهر ذلك من خلال جذب الاستمارات الأجنبية المباشرة في الصين، وهذا ما يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما أظهرت الدراسة العوامل التي ساعدت في نجاح سياسة الحوافز الضريبة في الصين والتي من أهمها شفافية السياسة المصرية وبساطة الإجراءات الضريبية، بالإضافة إلى كفاءة الإدارة الضريبة في تطبيق الإجراءات القانونية الواردة في النظام الضريبي.

3) **دراسةMathurin MBOUNO، 2019: بعنوان الضرائب التي تواجه حتمية التنمية لجمهورية أفريقيا الوسطى**[2]،إهتمت هذه الدراسة بالسياسة الضريبية ومدي فعاليتها في التنمية الاقتصادية بعيد عن النفط، ومن أهم النتائج المتوصل إليها: أن الضرائب هي الورقة الرابحة للبرامج الاقتصادية لهذا البلد، الذي ليس فقط غير ساحلي، ولكن يجب أن يتصدى لتحدي إعادة الإ عمار بعد الاضطرابات السياسية التي هزته لعقود. وبالتالي فإن مسألة تمويل التنمية المحلية في جمهورية أفريقيا الوسطى تقع في سياق جديد ويجب أن تأخذ في الاعتبار عدة معايير، من أجل تحسين تعبئة الموارد المالية الوطنية لضمان تمويل التنمية، جمهورية أفريقيا الوسطى لديها احتياجات ضخمة من حيث البنية التحتية والتنمية الاجتماعية، لم يفعل الإصلاح الضريبي في وسط أفريقيا الكثير لتعزيز التنمية الاقتصادية ومن بين التوصيات نجد: يجب مساعدة الشركات علي توليد الثروة، يجب أن يساهم الإصلاح الضريبي في إنشاء هيكل ضريبي متوازن عن طريق الحد من الممارسات الضريبية الضارة التي تعيق عائدات الضرائب، يجب أن تكون هذه السياسة الضريبية الإستباقية متوافقة تمامًا مع السياسات العامة، ينبغي تكييف سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاحات الداعمة مع الخصائص الهيكلية، وللإستفادة الكاملة من المكاسب المالية غير المتوقعة المرتبطة بإنتاج النفط، يجب علي جمهورية أفريقيا الوسطي أن تسعي جاهدة من اجل التنويع الإقتصادي.

---

[1] Jinyan Li: **Development and tax Policy Case Study of China**، Comparative Research in Law and Political Economy، 2007.

[2] Mathurin MBOUNOU: **LA FISCALITÉ FACE À L'IMPÉRATIF DU DÉVELOPPEMENT DE LA RÉPUBLIQUE CENTRAFRICAINE، Thèse pour l'obtention du grade de docteur en** droit، faculte de droit et de science polltique، aix marseille universite، 2019.

المطلب الثالث: مميزات الدراسة

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فيما يلي:

- ✓ تربط الدراسة بين المتغيرين المستقل والتابع(التحفيزات الجبائية والاستثمار الأجنبي المباشر)وتعطي حلولا متكاملة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ في الجوانب التطبيقية التي تطرقت لها، حيث تناولت الدراسة في الفصل الثاني دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مقارنة بالامارات؛
- ✓ تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في المناهج المستعملة، حيث استعانت الدراسة بمنهج دراسة الحالة في الفصل الثاني لأننا بصدد الوقوف على دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي، في كل من الجزائر والإمارات؛
- ✓ تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في الإشكاليات التي عالجتها، وبطبيعة الحال نتائج هذه الدراسة سوف تكون مختلفة عن نتائج الدراسات الأخرى؛
- ✓ في هذه الدراسة قمنا بتحليل مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر والإمارات قصد معرفة العوامل العوامل التي تقف أمام تطورا الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في الحماية القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي وكذا مختلف الضمانات والامتيازات المغرية بالإضافة إلى معرفة المعيقات التي تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر؛
- ✓ بالرغم من وجود ضمانات وحوافز مقدمة للمستثمرين، وكذا تمتع الجزائر بالعديد من المقومات إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعاني من مجموعة من المعيقات ومنها:
  - السياسية؛
  - الإدارية؛
  - القانونية؛
  - الاقتصادية؛
  - المالية.
- ✓ للاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة في الناحيتين السياسية والاقتصادية لما له من أهمية بالغة في تنمية البلدان النامية والحصول على العديد من المزايا كالتكنولوجيا، العملات الصعبة، الخبرات الإدارية...، كما تشكل عملية تشجيعه وحمايته مظهرا من مظاهر انفتاح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي، وعاملا من عوامل تفعيل العلاقات الاقتصادية بين الدول؛
- ✓ التحفيزات الجبائية تعتبر أداة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن ليست المحدد الرئيسي بحيث هناك العديد من العوامل التي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ملخص الفصل:

من خلال مأ سبق ندرك أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان ومازال محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين وغيرهم من المفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة وكذلك دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، كونه يمثل أحد الميكانزمات الرئيسية التي تؤثر في مسارات العلاقات السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي عن طريق الأشكال المختلفة التي يتدفق بها عبر مختلف دول العالم. وفي هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، وبما أن الكثير من الدول النامية عانت ولا زالت تعاني من مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادياتها، ومن أجل تحقيق ذلك لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري وتقديم حوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتم تناول مفهوم التحفيز الجبائي الذي هو عبارة عن تقديم مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن السياسة الضريبية المنتهجة إلى بعض الأعوان الاقتصاديين على شرط التزامهم بشروط معينة، ويهدف التحفيز الجبائي أساسا إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تلعب التحفيزات الجبائية دورا مهما في تمييز الأقطار المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا تعمل على تهيئة المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني

تمهيد:

نظرا للأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره أحد مصادر التمويل الخارجية، فهو يلعب دورا مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، ونظرا لاقتناع الدول عامة بأهميته وخاصة النامية منها والتي تعاني أغلبها من تفاقم أزمتها المالية، اشتد التنافس فيما بينها بهدف جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تهيئة مناخها الاستثماري وجعله أكثر جاذبية لإغراء المستثمر الأجنبي.

وتعتبر كل من الجزائر والإمارات، من بين البلدان التي تسعى جاهدة لتهيئة مناخها الاستثماري، بهدف جذب الاستثمار الأجنبي، من خلال استعمال سياسة الضمانات والحوافز الجبائية والتي تلعب دورا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و المعروفة بالمنافسة الجبائية، هذا من جهة، بالإضافة إلى أنها عملت على تحسين مناخ الاستثمار، من خلال تهيئة البنية التحتية، والعمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن كلا البلدين يتمتعان بإمكانيات هائلة وموقع استراتيجي هام يمكنهما من تحقيق التنمية المنشودة من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .ولمعرفة العلاقة دور التحفيزات الجبائي في جذب الأجنبي المباشر، سنتناول في هذا الفصل النقاط الرئيسية التالية:

- ✓ الحوافز الجبائية والضمانات الممنوحة للاستثمارات الاجنبية في الجزائر والإمارات؛
- ✓ مناخ الأعمال في الجزائر والإمارات؛
- ✓ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدين.

المبحث الأول: الحوافز الجبائية والضمانات الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والإمارات

سنتطرق في هذا المبحث إلي الحوافز الجبائية والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر والإمارات بحيث سنتناول في المطلب الأول سنتناول الحوافز الجبائية والضمانات الموجهة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، في حين سنتطرق في المطلب الثاني إلى الحوافز الجبائية والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي أما في المطلب الثالث والأخير إلى مقارنة بين الضمانات والحوافز في الجزائر والإمارات.

المطلب الأول: الحوافز الجبائية والضمانات الممنوحة للاستثمارات الاجنبية في الجزائر

تقدم الجزائر في إطار جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية حزمة من الحوافز والتسهيلات والضمانات من خلال قوانين الاستثمار .ويمثل قانون الاستثمار لسنة 1993 بداية الانفتاح الحقيقي للاقتصاد الجزائري، حيث

جاء هذا القانون في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي حيث تضمن مجموعة من الضمانات والحوافز في إطار جذب الاستثمار الأجنبي.

الفرع الأول الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر

تتمثل أهم الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر في عدة عناصر أساسية لعل أهمها ما يلي:

- ✓ مبدأ حرية الاستثمار؛
- ✓ مبدأ عدم التمييز؛
- ✓ حرية تحويل رؤوس الأموال؛
- ✓ ثبات القانون المطبق على الاستثمار؛
- ✓ التحكيم الدولي؛
- ✓ عدم الازدواج الضريبي.

إن مبدأ حرية الاستثمار يضمن للمستثمرين الأجانب الحرية الكاملة في الاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع والتنظيمات المقننة المعمول بها لإقامة الاستثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا تلك التي هي مخصصة صراحة للدولة، كالصحة العمومية، التربية والتعليم، وتكون هذه الاستثمارات قبل انجازها موضوع تصريح بالاستثمار لدى الوكالة .من هذا المنطلق يظهر بأن

الحرية مفتوحة في كل الإتجاهات باستثناء الأنشطة المقننة التي تحتاج إلى ترخيص وذلك من أجل ضمان الأمن و النظام العام، والمحافظة على الصحة العمومية.[1]

وتنص المادة 58 من القسم الثالث للأمر09-01[2]، المتضمن لقانون المالية التكميلي بحيث تفرض القيود علي المستثمر الأجنبي المتمثلة في قاعدة 49/51، بحيث" لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي."

إن هذه القاعدة الاستثمارية الجديد المثيرة للجدل، أوجبت على المستثمرين الأجانب الذين يريدون إنجاز استثماراتهم بالجزائر عقد اتفاقات شراكة مع متعاملين الاقتصاديين وطنيين، و على أساس توزيع الرأسمال التأسيسي على نحو يحوز فيه المتعامل الوطني على أغلبية الأسهم(أي 51 بالمئة من الأسهم)، في حين يحوز الشريك الأجنبي على ما تبقى من الأسهم (أي 49بالمئة من الأسهم)، وحفزت هذه القاعدة بعض المستثمرين الأجانب وذالك لتفادي البيروقراطية المحلية، غير أن هذه الاستثمارات على قلتها، أدت إلى قيام شركات ساهمت في تكوين احتكارات في بعض القطاعات الاقتصادية لاسيما قطاع السيارات، الذي أصبح منذ سنوات سوقا يحتكر فيه قلة من المتعاملين الاقتصاديين توزيع معظم العلامات التجارية المعروف في هذا القطاع، الأمر الذي قضى على منافع المنافسة في هذه السوق، وتسبب في ارتفاع كبير جدا في أسعار السيارات مقارنة بما كانت عليه من قبل أو بما هي عليه حاليا في الأسواق الخارجية.

ولقد جاء مبدأ عدم التمييز حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي93-12 والتي ورد فيها" يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار"، ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع بلدانهم الأصلية.

و في الأخير، تجدر الإشارة إلى أن قانون المالية لسنة 2020 في مادته51،ألغي أحكام المادة62،من قانون المالية التكميلي 2009، والمادة، 109، من قانون المالية لسنة 2020، والتي تتضمن قاعدة 49%-51%باستثناء الأنشطة التي تكتسي الطابع الإستراتيجي التي عددته المادة 50من قانون لذات السنة، وشملت قطاعات: " المناجم، الثروة الجوفية أو السطحية، منبع قطاع الطاقة وأي نشاط يخضع لقانون المحروقات، نقل الكهرباء والغاز، الصناعات العسكرية، خطوط السكك الحديدية والموانئ والمطارات، الصناعات الصيدلانية." ومن شأن هذا التعداد أن يحظر مستقبلا تكوين الاحتكارات في أنشطة إنتاج السلع و الخدمات.[3]

[1] لعرشي عبد الصمد، مرجع سابق، ص: 89.

[2] الأمر رقم 09-01، المؤرخ في 22 جويلية 2009، والمتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة2009، الجريدة الرسمية، العدد:44، ص: 13.

[3] قانون رقم20-07، مؤرخ في 12 شؤال عام 1441، الموافق ل4 يونيو سنة 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، المادة 50-51، الجريدة الرسمية، العدد: 33، ص:14.

أما مبدأ حرية تحويل رؤوس الأموال فلقد جاء حسب القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الملغى، وحسب قانون الاستثمارات لسنة 1993، وذلك من خلال نص المادة184، بحيث اقر المشرع في هذه المادة بحق المستثمر الأجنبي في إعادة تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخل والفوائد، وسواها من الأموال المتصلة بتمويل نشاطات اقتصادية المرتبطة بالاستثمار إلى الخارج.[1]

كما أكد الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم للمقيمين على حق التحويل وذلك في المادة 126منه التي نصت على ما يلي:"يرخص للمقيمين في الجزائر بتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات في الخارج مكملة لنشاطهم المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات في الجزائر، يحدد المجلس شروط تطبيق هذه المادة ومنح الرخص وفقا لهذه الشروط "[2]وبناء على ذلك يتولى مجلس النقد والقرض تنظيم هذه العملية ووضع شروط وإجراءات التحويل والقواعد الخاصة بموجب الأنظمة والتعليمات الخاصة بها، ومن بينها النظام رقم 10/90 والتنظيم رقم 03/05، وكذا النظام رقم 04/14 وغيرها، ومن هنا يتضح أن قانون النقد والقرض لم يجعل تكريس هذا المبدأ على إطلاقه بل قيده بجملة من الشروط والإجراءات، حتى تتمكن الدولة من حمايتها من أي طارئ قد يحدث لها.[3]

وتتوسع إلى ضمانات الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر، والذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار كما يلي: "تستفيد الاستثمارات التي تنجز بتقديم حصص من رأس مال بعملة قابلة للتحويل الحر، ومسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعوائد الناجمة عنه، ويخص الضمان أيضا الناتج الصافي للتنازل أو التصفية حتى لو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر، تنفذ طلبات التحويل المطابقة التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز ستين 60 يوم"[4]

بموجب القانون 09/16 [5]المتعلق بترقية الاستثمار من خلال نص المادة25 المتواجدة في الفصل الرابع تحت عنوان "الضمانات الممنوحة للاستثمارات" حيث نصت هذه المادة على أنه؛"يستفيد من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن طريق المصرفي، مدونة بعملة حرة التحويل يسعرها البنك المركزي بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، ووفق الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم .كما تقبل كحصص خارجية إعادة الاستثمار في رأسمال للفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، يطبق ضمان التحويل وكذا الأسقف المذكورة في الفقرة الأولى الحصص العينية المنجزة حسب الأشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به شريطة أن تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي

[1] المادة 184 من قانون رقم10/90 المتعلق بالنقد والقرض، الملغى.

[2] لأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية 52 المؤرخة 2003/08/27، المعدل والمتمم بالأمر رقم 04/10 المؤرخ في 2010/08/26، الجريدة الرسمية 50 المؤرخة في 2010/09/01.

[3] بوغابة أم كلثوم، **خصوصية مبدأ تحويل الأموال المستثمرة لتشجيع الاستثمار الأجنبي (دراسة تحليلية على ضوء القانون الجزائري)، مجلة قانونية، العدد:08، 2021،ص: 126.**

[4] المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الملغى.

[5] قانون رقم09/16 المتعلق بترقية الاستثمار المؤرخ في 3أوت 2016، الجريدة الرسمية العدد 46، المؤرخة في 3أوت 2016.

تحكم إنشاء الشركات، ويتضمن التحويل المذكور في الفقرة الأولى كذلك المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وتصفية الاستثمارات ذات المصدر الأجنبي حتى وإن كان مبلغها يفوق الرأس المال المستثمر في البداية".

–حسب ما جاء في المادة 17 من الأمر 01–03 [1]فإن كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائية يخضع للجهات القضائية المختصة .أما في حالة وجود اتفاقيات أبرمتها الدولة فيما يخص المصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على تسوية، أو يسمح بالتوصل إلى اتفاق، فلا يعود الاختصاص للمحاكم الإدارية، يتم اللجوء إلى التحكيم الدولي.

الفرع الثاني: الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر:[2] سنحاول من خلال هذا الفرع عرض أهم الحوافز الجبائية الموجهة لتشجيع الاستثمار والتي نص عليها التشريع الجزائري بموجب القانون 16–09 إذ يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاء و التخفيض من الضرائب و هذا حسب التموقع وأثر المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونميز هنا بين ثلاث أنظمة وهي:

المستوى الأول .مزايا المشتركة لكل الاستثمارات: وهي عبارة عن إعفاءات ضريبية وجمركية يستفيد منها كل مستثمر وهي مزايا تخص جميع أنواع الاستثمارات الداخلية

1. **المشاريع المنجزة في الشمال:** وهي على مرحلتين

أ– **مرحلة الإنجاز:** مع العلم أن أجل الإنجاز لكل مشروع يتم الإتفاق عليه مسبقا بين المستثمر والوكالة حسب ما نصت عليه المادة 20 من قانون 16–09، وتتمثل فيما يلي:

- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما تخص السلع المستوردة التى تدخل مباشرة فى إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتنيات محلى التى تدخل مباشرة فى إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعفي؛
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية على حقوق الامتياز في العقارات المنسبة وغير المنسبة الموجهة للاستثمار المعفي؛
- ✓ تخفضُ نسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛

[1] شليحي الطاهر، **محتوى التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، العدد:02، الجلفة– الجزائر، 2019، ص: 147.

[2] مقراني خلود، معيزة صبرينة، **الحوافز الممنوحة للمستثمرين في قانون الاستثمار الجزائري**، دفاتر الساسة والقانون، المجلد: 14، العدد: 02، ص ص: 70–72.

- ✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل ف إطار الاستثمار ابتداء
- ✓ من تاريخ الانتقاء؛
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسة للشركات والزيادات في رأس المال.

ب- **مرحلة الإستغلال:** حدد المشرع هذه الإستفادة من الإعفاءات ب03 سنوات معاينة المشروع في مرحلة الإستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر وهاته المزايا كالاتي:

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- ✓ تخفضٌ نسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2. الإستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة مساهمة خاصة من قبل الدولة:

أ- **مرحلة الإنجاز:** تستفيد من هذه الاستثمارات حسب نص المادة 13 من القانون 16-09 من الإعفاءات المشتركة المنصوص عليها في الفترة 01 من المادة 12 ما عدا ما يخص تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجازية، السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة الإنجاز بالإضافة إلى ما يلي:

- ✓ التكفل الكلي أو الجزئي للدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛
- ✓ التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طر يق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية:

- ❖ بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة 10 سنوات ارتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا والمناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة؛
- ❖ بالدينار الرمزي للمتر المربع لفترة 15 سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولاية الجنوب الكبير.

ب- **مرحلة الاستغلال**: هي نفس المزايا المنصوص عليها في المادة 12 فقرة 2 أي المزايا المشتركة وبعنوان مرحلة الاستغلال محددة بثلاث سنوات، وبالتالي يستفيد المستثمر ولمدة عشر سنوات إبتداء من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال والمحددة في محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية، بناءا على طلب المستثمرين:

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

وبالرجوع للمادة 19 من المرسوم التنفيذي 17-101 سابق الذكر، نصت على أنه عندما يتضمن استثمار في منطقة الجنوب أو الهضاب العليا أو المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، يتضمن عدة وحدات أو منشآت، فتلك الوحدات أو المنشآت التي تكون موقعها خارج المناطق سالفة الذكر لا يمكن الاستفادة من المزايا المنصوص عليها في المادة 13 من القانون-09 16، بل تستفيد هذه المنشآت عند قيامها بالاستثمار

من المزايا المشتركة التي يستفيد منها كل مستثمر.

وعند انتهاء الفترة المحددة للاستفادة من المزايا المنصوص عليها في المادة 13 من القانون 16-09 تبقى

الاستثمارات الواقعة في المناطق سالفة الذكر، لها وحدها أن تستثمر من فترة الإعفاءات الممنوحة لها مما يأتي:

- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات حسب نسبة الاستثمارات التي تم إنجازها فيها؛
- ✓ الإتاوة بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة 10 سنوات أو 15 سنة حسب منطقة الموقع، و 50% مبلغ إتاوة أملاك الدولة بعد هذه المدة.

المستوي الثاني: المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل

نصت على هذه المزايا المادة 15 من القانون 16-09 ولقد حددت هذه المزايا تحفيزات جبائية ومالي خاصة مقرر بموجب التشريع المعمول به لفائدة النشاطات السياحية، والنشاطات الصناعية والنشاطات الفلاحية. كذلك لا يمكن الجمع بين عدة مزايا من نفس الطبيعة سواء تلك المنشأة عن طر يق التشريع المعمول به أو تلك التي نص عليها المشرع ف المادة 12 و 13 من القانون 16-09، أي لا يمكن تطبيقها معا، وفي هذه الحالة يستفيد المستثمر من التحفيز الأفضل.

أما فيما يخص الاستثمارات والنشاطات المنشأة لمناصب الشغل أي المشاريع التي تخص أكثر من مائة (100) منصب شغل دائم، فتستفيد من نفس المزايا المشتركة المنصوص عليها في المادة 12 لكن مع اختلاف المدة حيث رفعها المشرع حسب نص المادة

16من القانون 16-09من 03 سنوات إلى 05 سنوات خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلي غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر.

المستوي الثالث: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

حسب المادة 17 من القانون 16-09 تستفيد من المزا يا الاستثنائية التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، وتبرم الوكالة هذه الاتفاقيات بعد موافقة المجلس الوطن للاستثمار.

ومن الأمثلة عن تلك المزايا الاستثنائية ما نصت عليه المادة 18 من القانون 16-09 بحيث نص على عبارة "يمكن" أن تتضمن المزايا أي أنها وردت علي سبيل المثال لا على سبيل الحصر ومن هذه الامتيازات:

- ✓ تمديد مدة مزايا الاستغلال المذكور في المادة 12 من نفس القانون لفترة يمكن أن تصل إلى عشر سنوات.

المطلب الثاني: الحوافز الجبائية و الضمانات الممنوحة للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الإمارات

الفرع الأول: الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الإمارات[1]

مع صدور المرسوم بقانون اتحادي رقم 19 لسنة 2018بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كان الهدف الأساسي الذي سعي إليه القانون هو تعزيز وتنمية البيئة الاستثمارية والترويج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما ينسجم والسياسات التنموية للدولة، بحيث قدم العديد من المزايا والضمانات والتسهيلات من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدولة، ومن بين هذه الضمانات نجد:

- ✓ ضمان عدم نزع ملكية مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر كليا أو جزئيا إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل مقدر في تاريخ نزع الملكية؛
- ✓ معاملة شركات الاستثمار الأجنبي المرخصة معاملة الشركات الوطنية بحيث يمنح نسبة تملك تصل إلى 100%؛
- ✓ ضمان تحويل رؤوس الأموال والعائدات؛
- ✓ حظر مصادرة أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ ضمانات حماية نشاط مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ ضمان اللجوء إلى القضاء الوطني؛
- ✓ ضمان إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي؛

[1] الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، **قانون الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات العربية المتحدة**، قطاع التجارة الخارجية، إدارة الاستثمار.

- ✓ ضمانات حماية ملكية مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ ضمانات حماية نشاط مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ يتم تسوية النزاعات التي قد تنشأ عن مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال كافة الوسائل البديلة لفض النزاعات، وإذا لم تتم التسوية يجوز اللجوء إلى المحكمة المختصة ويكون لقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر صفة الاستعجال عند النظر بها.

الفرع الثاني: الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الإمارات

تقدم الإمارات بغية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مجموعة من الحوفز الجبائية نذكر منها:

- ✓ إعفاء الأرباح و الاحتياطي المقتطع من الربح لإعادة استثماره مرة أخرى من جميع الضرائب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد تبدأ من بدء الإنتاج؛
- ✓ ضريبة القيمة المضافة 5%؛[1]
- ✓ إعفاء البضائع المستوردة من الرسوم الجمركية والضريبية وإعفاء البضائع المصدرة لغتَ السوق المحلي من الرسوم الجمركية، وكذلك إعفاء أرباح المشاريع من ضريبتي الدخل والشركات لمدة معينة وإعفاء الأبنية والإنشاءات العقارية من رسوم الترخيص في المناطق الحرة؛
- ✓ عدم وجود ضرائب على الدخل أو المبيعات أو أرباح الشركات، بالإضافة إلى انخفاض التعريفات الجمركية (5%) وإعفاءات جمركية لمدخلات الصناعة في المناطق الحرة.[2]

من خلال ما سبق يتضح أن الإمارات اعطت تحفيزات قيمة للمستثمر الأجنبي المباشر بحيث أعفت الأرباح من جميع الضرائب وكذا إعفاء البضائع المستوردة من الرسوم الجمركية وعدم فرض ضريبة على الدخل علي المستثمرين الأجانب باستثناء شركات النفط والبنوك الأجنبية.

كما ساهمت المناطق الحرة وكما تسمي بجنة الضرائب بشكل كبير في جذب المستثمر الأجنبي بحيث تكاد تنعدم الضرائب بها.

[1] بوشامة مصطفي، عمامرة أسامة، **واقع النظام الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد:04، العدد: 01، 2019، ص: 95.

[2] مختار بونقاب، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر والمناطق الحرة في التنويع الاقتصادي (دراسة حالة تجربة الامارات)**، مرجع سابق، ص ص: 8، 9.

المطلب الثالث: مقارنة بين الحوافز الجبائية والضمانات الممنوحة في كل من الإمارات والجزائر:

وضعت الجزائر سياسة استثمارية تحفيزية لجذب استثمارات جديدة وتمثلت في قانون16 -09 المؤرخ في 03 أوت 2016المتعلق بترقية الاستثمار والذي بدوره قدم مجموعة من الضمانات لتشجيع المستثمرين، والذي يضمن عدم نزع ملكية المستثمر أو الاستيلاء عليها إلا في حالات خاصة، وضمان حق اللجوء إلى التحكيم والوساطة الدوليين، و إلى تحكيم خاص لحل المنازعات التي قد تنشأ ...إلخ، كما قدم المشرع الإماراتي نفس الضمانات التي قدمها المشرع الجزائري إلا أن المشرع الإماراتي قدم المزيد من الضمانات مثل حظر الحجز على أموال المشروع، وحظر تجميدها، وحظر التحفظ عليها وحظر فرض الحراسة عليها... إلخ. مما أدي إلي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات مقارنة الجزائر، لتحرز المرتبة الأولى عربياً و13 عالمياً، وذلك وفقاً لتصنيف الأونكتاد من خلال تقرير الاستثمار العالمي 2021.

فيما يخص تقديم الحوافز الجبائية يوجد بالإمارات العديد من الحوافز الجبائية، بحيث في المناطق الحرة تعفي من جميع الضرائب أما في باقي الوطن تتعامل بنفس القانون وفي الجزائر فإن توجيه الحوافز بصفة عامة، بالرغم من تقديم الحوافز الجبائية للقطاعات التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني وإعطائه بعض الامتيازات.

عدم وجود ضرائب على الدخل أو المبيعات أو أرباح الشركات، بالإضافة إلى انخفاض التعريفات الجمركية (5%) في الإمارات، بينما في الجزائر نجد هاته الضرائب وبمعدلات معتبرة.

يوجد في الإمارات العديد من المناطق الحرة وتعفي المناطق الحرة من الضرائب وكذا حرية تحويل الأموال بنسبة 100% وامتلاك 100% من الأصول الثابتة، أي ما يصل إلى 100% ملكية أجنبية في المناطق الحرة مما يساعد في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

وخلاصة القول فإن الحوافز الجبائية الممنوحة في الإمارات أفضل من الحوافز الجبائية الممنوحة في الجزائر، لكن أغلب الدراسات توصلت إلى أن أغلب قرارات الاستثمار لا تتأثر بالحوافز الجبائية وحدها، وإنما ضمن مناخ استثماري ملائم.

يمكن أن تستفيد الجزائر من تجربة الإمارات التي جعلت من الإمارات وجهة للمستثمر الأجنبي بحيث إحتل المركز الأول عربيا وإقليميا و15 عالميا، وذالك بتتبع الجزائر لسياسات وإستراتيجيات الإمارات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذالك بتقديم العديد من الضمانات والتحفيزات ومن أبرزها حظر الحجز على أموال المشروع، وحظر تجميدها، وحظر التحفظ عليها وحظر فرض الحراسة عليها، وكذا نسة التملك وحرية تحويل الأموال بحيث للمستثمر الأجنبي الحرية المطلقة في تحويل امواله بنسبة 100% ويمكن أن تعتمد الجزائر مناطق حرة إنطلاقا من تجربة الإمارات، بحيث تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر والإمارات

إن القرارات الاستثمارية محكومة بالعديد من العوامل والشروط الصارمة التي لا يمكن تجاوزها أو الإغفال عنها والتي تشكل ما أصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار

المطلب الأول: مقومات الإستثمار في الجزائر والإمارات

الفرع الأول: مقومات الإستثمار في الجزائر: تتمتع الجزائر بقدرات وإمكانيات مستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية، والتي من الممكن أن تجعل منها دولة من أقوى الدول النامية المتنافسة على الفوز بأكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي نذكر منها:

1. **الموقع الاستراتيجي** : تتميز الجزائر بموقع استراتيجي هام بتوسطها لدول شمال القارة الإفريقية وقربهامن الأسواق الأوروبية؛
2. **المساحة وعدد السكان:** تعتبر الجزائر اكبر البلدان العربية بمساحة قدرها 2, 381,740كم^2 وبشريط ساحلي قدره 1200كم^2 وبعدد سكان البلاد مطلع عام 2021م بنحو 44.7 مليون نسمة؛
3. **الثروات الطبيعية:** تزخر الجزائر بثروات طبيعية هائلة من البترول، الغاز، الزنك، الحديد، الفوسفات، اليورانيوم والرصاص، حيث أن وفرة المواد الأولية تجعل التكلفة أقل وبالتالي هامش الربح يكون أكبر.
4. **إمكانيات زراعية و صناعية:** تمتلك الجزائر إمكانيات زراعية جد مربحة من خلال تنوع المناخ الذي يؤدي إلى تنوع المحاصيل، بالإضافة إلى إمكانيات صناعية من خلال وفرة الموارد الأولية وانخفاض تكلفة اليد عاملة نسبيا؛
5. **إمكانيات سياحية:** تمتلك الجزائر إمكانيات سياحية هائلة من حيث توفرها على الساحل، الصحراء، الهضاب، بالاضافة إلى سبعة مواقع أثرية مصنفة ضمن التراث العالمي لليونسكو، وهي قلعة بني حماد، الطاسيلي، جميلة، تيمقاد، تيبازة، وادي ميزاب والقصبة.
6. **البنية التحتية:** وتتمثل في:

- ✓ **النقل البري:** شبكة طرق معبدة تفوق 112039 كلم، والمرتبة 40 عالميا والثالثة إفريقيا بما فيها الطريق السريع شرق غرب الذي يمتد على مسافة 1216كلم ويعبر 32 ولاية منها ثمانية ولايات ساحلية، بالإضافة إلى شبكة السكك الحديدية التي تصل إلى 4600 كلم (200 محطة تجارية عملية) بها جزء مكهرب. وتمتلك متروا واحد في الجزائر العاصمة بطول 9.5 كم **مع ثلاثة** امتدادات بطول 9.4 كم في طور الإنجاز و 7 تراموای (الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، ورقلة، سيدي بلعباس، سطيف ومستغانم.)؛

- ✓ **النقل البحري:** تمتلك الجزائر أكثر من 50 مرفق وهيكل بحري، منها 15 تجاري وتحتوي على موانئ نفطية، و2200 إشارة بحرية؛
- ✓ **النقل الجوي:** تملك الجزائر حوالي 150مطار منهم حوالي 18 مطار دولي تتوزع على مختلف مناطق البلاد.

الفرع الثاني: مقومات الإستثمار في الإمارات:

1. **الموقع الاستراتيجي:** تقع الإمارات العربية المتحدة في جنوب غرب آسيا، يحدها خليج عمان والخليج العربي، ما بين سلطنة عمان والسعودية؛ وتتمتع الإمارات بموقع إستراتيجي حيث تطل على مضيق هرمز والذي يعتبر من أهم مراكز نقل النفط الخام في العالم.
2. **المساحة وعدد السكان:** تبلغ إجمالي مساحة الإمارات حوالي 83.600كم^2، بلغ عدد سكان الإمارات 2022 الأصليين والمقيمين، بعشرة مليون نسمة.
3. **الثروات الطبيعية:** تزخر الإمارات بثروات طبيعية هائلة من البترول، الغاز، اللؤلؤ.
4. **إمكانيات زراعية و صناعية:** تمتلك الإمارات إمكانيات زراعية جد مربحة من خلال تنوع المناخ الذي يؤدي إلى تنوع المحاصيل، بالإضافة إلى إمكانيات صناعية من خلال وفرة الموارد الأولية وانخفاض تكلفة اليد عاملة نسبيا؛
5. **إمكانيات سياحية:** تعتبر الإمارات مدينة تجارية مبهرة، وهي حلم للعديد من السياح حيث يتم تقديم العديد من الرحلات السياحية للاستمتاع بهذه المنطقة، ومن الوجهات المفضلة للعديد من السياح هي دبي، والشارقة، وأبو ظبي، وتعرف الشارقة بأنها المركز الثقافي لدولة الإمارات، ويتدفق السياح لهذه المناطق لتجربة تقاليد وثقافة دولة الإمارات العربية المتحدة، والاستمتاع بالرحلات البيئية، والبرية والشواطئ الغربية والمياه الزرقاء للبحر العرب.
6. **البنية التحتية:** تمتاز البنية التحتية الاماراتية تعمل حكومة دولة الإمارات على ضمان التنمية المستدامة، وحماية البيئة، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.وعلى صعيد البنية التحتية، تتطلع الأجندة الوطنية إلى أن تصبح الدولة الأولى عالمياً في جودة البنية التحتية للمطارات، والموانئ والطرق، إضافة إلى تعزيز جودة توفير الكهرباء، والاتصالات لتصبح في مقدمة الدول في الخدمات الذكية.حيث حققت دولة الإمارات العديد من المراكز التنافسية التالية في عدة مؤشرات ومحاور في بنيتها التحتية.

المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر في الإمارات

إن القيام باستثمارات أجنبية ليس عملية عفوية، وإنما يخضع لمجموعة من المحددات والعوامل التي تحدد مسارها، وهناك عدة مقومات أساسية تتمثل في المحددات الاقتصادية مثل حجم السوق والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى سياسة اقتصادية مستقرة وواضحة، وسنتناول هذه المقومات الاقتصادية للبلدين، كمايلي:

الفرع الأول: حجم السوق ومعدل التضخم:

تركز العديد من الدراسات الاقتصادية وغالبية الدراسات الميدانية على أهمية حجم السوق كمحدد رئيسي لتفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث أن أعمال الشركات متعددة الجنسيات تتطلب أسواقا كبيرة لتصريف منتجاتها قبل الاتجاه إلى التصدير[1] .ويعرض الجدول التالي بيانات حجم السوق لدول الدراسة كما يلي:

الجدول رقم 02–01: بيانات حجم السوق للبلدين خلال الفترة 2000–2020.

2020	2019	2018	2015	2010	2005	2000		
145010	171770	174910	165980	161210	103200	54790	**GDP***	
438510	430530	422284	397280	359774	331497	310422	**السكان****	الجزائر
3306	3989	4142	4177	4480	3113	1765	**GDPper*****	
358870	417220	422220	358140	289790	180620	104340	**GDP***	
98904	977005	96309	92628	85499	45882	31340	**السكان****	الإمارات
36248	42701	43839	38663	33893	39365	33291	**GDPper*****	

*مليون دولار، ** ألف نسمة، *** دولار.

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع: data.albankaldawli.org

يمثل عدد السكان في الجزائر أكثر من أربع مرات عنه في الإمارات، لكنه لا يعتبر مؤشر كافيا للتعبير عن حجم الطلب الفعلي داخل السوق المحلي، حيث يرتبط بالقدرة الشرائية للأفراد .وبالرجوع إلى بيانات الجدول، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن حجم السوق، بينما الناتج المحلي الإجمالي الفردي يعبر عن القدرة الشرائية للأفراد، نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للبلدين لم يعرف تغيرا كبيرا خلال الفترة 2000–2004، شهدت الجزائر زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ سنة 2014قيمة 213.81مليار دولار، معادلا 4اضعاف ما قيمته في 2000ويرجع هذا الارتفاع الكبير إلى مداخيل المحروقات التي عرفت أسعارها مستويات قياسية خلال هذه الفترة، ومع نهاية سنة 2014 ومع سقوط أسعار النفط لاقى الناتج المحلي الإجمالي تذبذب حين بلغ في 2020ما قيمته

1 عبو زرقين، نورة بيري، **محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب "دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996–2012"**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد:8، ص: 20.

145.01مليار دولار، أما الإمارات فقد سجلت ارتفاع للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2014 حين بلغ سنة 2014 ما قيمته 403.14مليار دولار، معادلا 4اضعاف ما قيمته في 2000.

كذلك بملاحظة بيانات الدخل الفردي نلاحظ أنها في تزايد مستمر منذ سنة 2000 حني بلغ اعلي قيمة له في الجزائر سنة 2012بقيمة 5592.20 مليار دولار، ما يعادل 3 أضعاف سنة 2000. ومع تذبذب أسعار النفط ومع تأثير جائحة كورونا على الأسواق بلغ الدخل الفردي سنة 2020 ما قيمته 3306.90 مليار دولار بمعدل نمو قدره (-5.10) عن مقداره 2019 وبمعدل نمو قدره 1.00 عن مقداره سنة 2018. أما الإمارات فمستوى القدرة الشرائية لأفرادها الممثلة بمتوسط

الدخل الفردي فهي تعد جيدة كذلك حيث بلغت 44498.90 مليار دولار سنة 2008 محققة أعلى نسبة لها خلال الفترة وعرف بتذبذب في قيمة الدخل الفردي حين بلغ ما قيمته 36284.60 مليار دولار سنة 2020 بمعدل نمو قدره (-6.10) عن مقداره سنة 2019 وبمعدل نمو قدره 3.40 عن مقداره سنة 2018.

تعتبر هذه البيانات مؤشرا جيدا ومحفزا لدخول استثمارات جديدة، بحيث دلت علي تحسن القدرة الشرائية للأفراد في البلدين في حين عودة الأوضاع إلي طبيعتها قبل الجائحة (كوفيد19) كما لاحظنا تأثير الجائحة على معدل النمو حين توجد أدني معدلات نمو خلال فترة الجائحة.

من بين أهم المؤشرات التي تدل على سلامة السياسة النقدية للدول المضيفة، نجد معدل التضخم، ويوضح الشكل رقم (2-2) تطور معدل التضخم في الجزائر والإمارات خلال الفترة 2000-2021 ونلاحظ استقرار نسبي لمعدلات التضخم في كل من الجزائر والإمارات، بحيث سجلت الإمارات معدلات بين 0.7 و4.10بالمئة خلال الفترة 2009-2018 لتنخفض خلال سنتي 2019-2020 بمعدلات (-1.90)و (-2.10) على التوالي. أما الجزائر فقد عرفت تذبذبات عديدة في معدلات التضخم حين استقر بين 0.3 و5.70 بين سنتي 2000 و2011 ليرتفع إلي أقصي قيمة عند سنة 2012 عند معدل 8.90 وأنخفض إلي معدل 2 في سنة 2019 وليعود إلي الارتفاع سنة 2021 بمعدل 7.20 بسبب الارتفاع الحاصل على مستوى الأجور المدفوعة بأثر رجعي ضمن السياسة الاجتماعية المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية، وكذا بسبب تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي[1]

إن ارتفاع معدل التضخم أمر مخيف بالنسبة للمستثمرين لأن التضخم يعني نقصا فعليا في قيمة أموالهم المرتبطة بذالك الاستثمار.

[1] لعرشي عبد الصمد، مرجع سابق، ص: 103.

الشكل رقم 2– 1: تطور معدل التضخم في البلدين خلال الفترة 2000–2021 (نسبة مئوية)

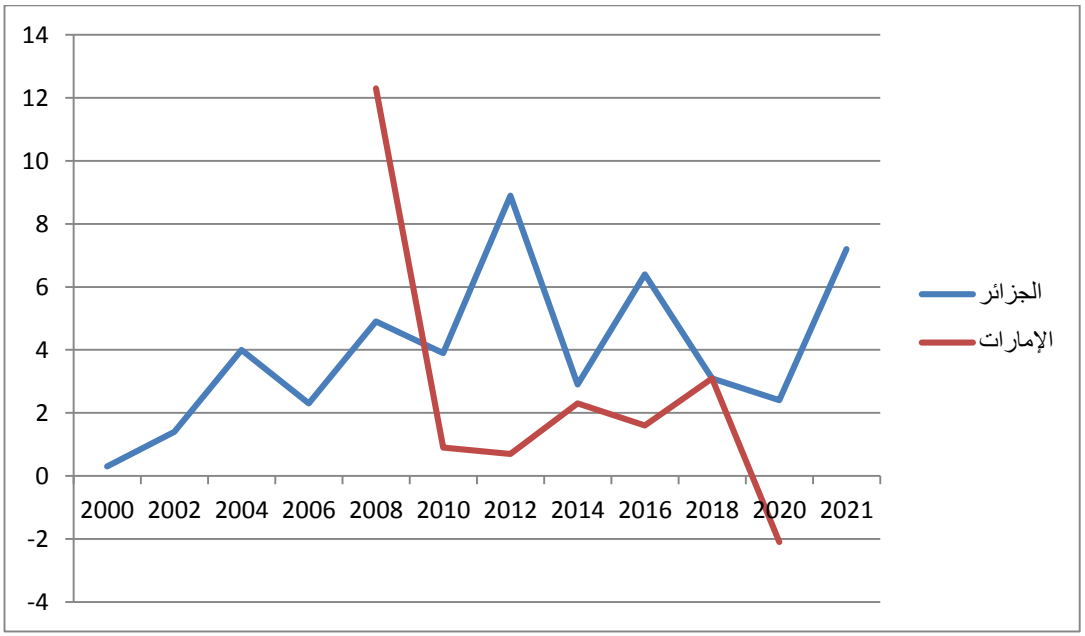

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع data.albankaldawli.org

الفرع الثاني: احتياطات الصرف

لقد انخفضت الاحتياطات الرسمية للصرف (بما فيها الاحتياطي من الذهب) للجزائر حيث انتقلت من 201.44مليار دولار سنة 2013 إلي حوالي الربع سنة 2021 بقيمة 56.21 مليار دولار بفعل عجز الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الناجم عن انخفاض أسعار المحروقات بداية من 2014. أما بالنسبة للإمارات فإن احتياطات الصرف في تزايد مستمر بداية من 2009 حيث كانت قيمته 26.10 مليار دولار ليبلغ ما قيمته 131.12 مليار دولار سنة 2021.وهذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم 2–02: تطور احتياطات الصرف في البلدين خلال الفترة 2000– 2021.

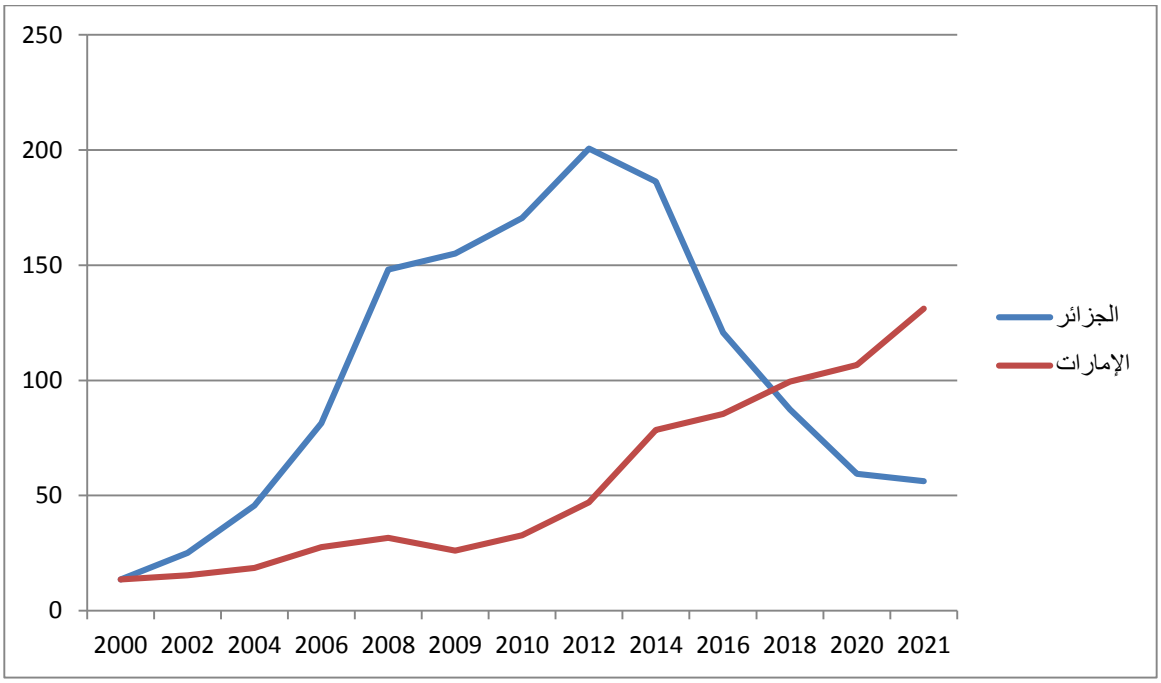

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع data.albankaldawli.org

المطلب الثالث: الإطار المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في الجزائر والإمارات

تركز معظم الدول علي تهيئة المناخ المؤسساتي المساعد في تسهيل عملية الاستثمار، وسنتطرق إلي الإطار المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في البلدين محل الدراسة.

الفرع الأول: الإطار المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في الجزائر

قام المشرع الجزائري بإنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار، والتي نجد منها:

1. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثماراتANDI**: أنشأت الوكالة لتطوير الاستثمار لدى رئيس الحكومة بواسطة الأمر رقم 01-03 مؤرخ في 20أوت2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15جويلية2006، والذي عرف هذه الوكالة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[1] ومن الأهداف التي تسعي الوكالة لتحقيقها نجد:
   - ✓ ضمان ترقية الاستثمارات الأجنبية وتطويرها ومتابعتها؛
   - ✓ استقبال المستثمرين المحليين والأجانب لإعلامهم ومساعدتهم على تجسيد مشاريعهم بواسطة الشباك الوحيد؛
   - ✓ العمل على مرونة الإجراءات القانونية لإنشاء المؤسسات؛

[1] بورنان إبراهيم، **أثر الحوافز الجبائية على الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المسيلة Andi M'sila**–، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة– الجزائر،2020–2021، ص: 42.

- ✓ تسهيل استيفاء الشكليات التأسيسية للمشاريع الاستثمارية؛
- ✓ منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار القوانين والتشريعات المعمول بها؛
- ✓ تسير صندوق دعم الاستثمار، والتأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون.[1]

الشبابيك الوحيدة اللامركزية: الشباك الوحيد غير مركزي هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، حيث ينشأ الشباك على مستوى الولاية، وهو يشمل إلى جانب إطارات الوكالة ، ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في مجال الاستثمار، كمأمور المجلس الشعبي البلدي وممثلي التعمير وتهيئة الإقليم والبيئة .

يتكفل الشباك الوحيد بمهمة القيام بالترتيبات التأسيسية للمؤسسات، وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، من خلال تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مختلف المشاريع الاستثمارية.[2]

2. **الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاريANIREF:** تم إنشاء هذه الوكالة وفقا للمرسوم رقم07-119 المؤرخ في 23أفريل 2007، من أجل دعم الاستثمار وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري موضوعة تحت وصاية سلطة وزير الصناعة وترقية الاستثمارات، والتي من شأنها أن تساهم في بروز سوق عقارية ترتكز على نظام الامتياز تكون منظمة وشفافة وهذا من أجل دعم الاستثمار، ومن بين مهامها ما يلي:

- ✓ التسيير، الرقابة، الوساطة والتنظيم العقاري في إطار النظام الأساسي القانوني للممتلكات؛
- ✓ إعلام سلطة القرار المحلية بالمعلومات المتعلقة بالعرض والطلب اتجاه السوق العقاري؛
- ✓ ضبط السوق العقاري للمساهمة في انبثاق سوق عقاري موجه للاستثمار.[3]

الفرع الثاني: الإطار المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في الإمارات:

جهاز الإمارات للاستثمار(EIA): يمثل الصندوق السيادي الوحيد للحكومة الاتحادية في الإمارات العربية المتحدة والذي تم تأسيسه عام2007، والذي أخذ في البحث عن فرص استثمار مميزة على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي، إضافة إلى تركيزه على الاستثمار في فئات الأصول والتي تساهم في تعزيز وتنويع الاقتصاد داخل الإمارات ومن صلاحيات جهاز الإمارات للاستثمار هي واسعة وذلك باعتباره الصندوق السيادي الوحيد للدولة الاتحادية وفيما يلي أهم الصلاحيات والمتعلقة بتنظيم الاستثمار الأجنبي:

- ✓ يقوم جهاز الإمارات للاستثمار بتمثيل الحكومة الاتحادية بخصوص المشاريع الاستثمارية وصناديق الاستثمار المؤسسة بين الدولة الاتحادية والأشخاص الاعتبارية الأجنبية سواء كانت عامة أم خاصة وذلك بموجب قرار صادر من مجلس الوزراء؛

[1] حساني بن عودة، **أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران– الجزائر، 2010–2011، ص: 120.
[2] تير زينب، مرجع سابق، ص: 66.
[3] لعرشي عبد الصمد، مرجع سابق، ص: 110.

- ✓ يقوم جهاز الإمارات للاستثمار بدعم أجهزة الحكومة الاتحادية المختصة بالتفاوض مع حكومات الدول الأجنبية سواء كان هذا الدعم فني أم إداري بهدف إبرام اتفاقيات دولية متعلقة بمنع الازدواج الضريبي أو التجارة الحرة أو تشجيع الاستثمار وتقديم الضمانات وباقي الاتفاقيات التي تتعلق بالاستثمار بين الدولة الاتحادية والدول الأخرى؛
- ✓ يساهم جهاز الإمارات للاستثمار في اقتراح المنظومة التشريعية المتعلقة بعمليات الاستثمار؛
- ✓ الإشراف على عملية الاستثمار وإعادة الاستثمار في كامل الأصول والممتلكات على اختلاف أنواعها إضافة إلى الأسهم والسندات والعملات الأجنبية...؛
- ✓ إصدار التعليمات اللازمة والتي من شأنها أن تحد من مخاطر الاستثمار؛
- ✓ الإشراف على عمليتي وضع واعتماد سياسات واستراتيجيات الاستثمار وإعادة الاستثمار للأموال المخصصة لذلك؛
- ✓ تسوية المنازعات التي تثار عن طريق الصلح أو التحكيم أو التقاضي أو المحاكم المختصة وذلك للدفاع على مصالح الجهاز؛
- ✓ افتتاح فروع ومكاتب الجهاز وتعيين الوكلاء داخل الدولة وخارجها.[1]

[1] عصام دقيش، محمد بوردرودة، **تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمرحلة ما بعد البترول (دراسة مقارنة مع الإمارات العربية المتحدة)**، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل، 2019-2020، ص ص ص: 105، 106، 107.

المبحث الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى كل من الجزائر والإمارات

نتعرف في هذا المبحث على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والإمارات وسوف نتطرق لتوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر للبلدين محل الدراسة، وكذا دراسة معوقات وأفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والإمارات.

المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر والإمارات

الجدول رقم 02–02: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر بين 2010–2020. **مليون دولار**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حجم التدفقات في الجزائر	2301	2581	1499	1697	1507	–585	1636	1232	1466	1382	1125
حجم التدفقات في الإمارات	8797	7152	9567	9765	11072	8551	9605	10354	10385	17857	19884

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جداول الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .WWW.Uncatad.org.wir

الشكل رقم 2–03: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر والأمارات بين 2010–2020.

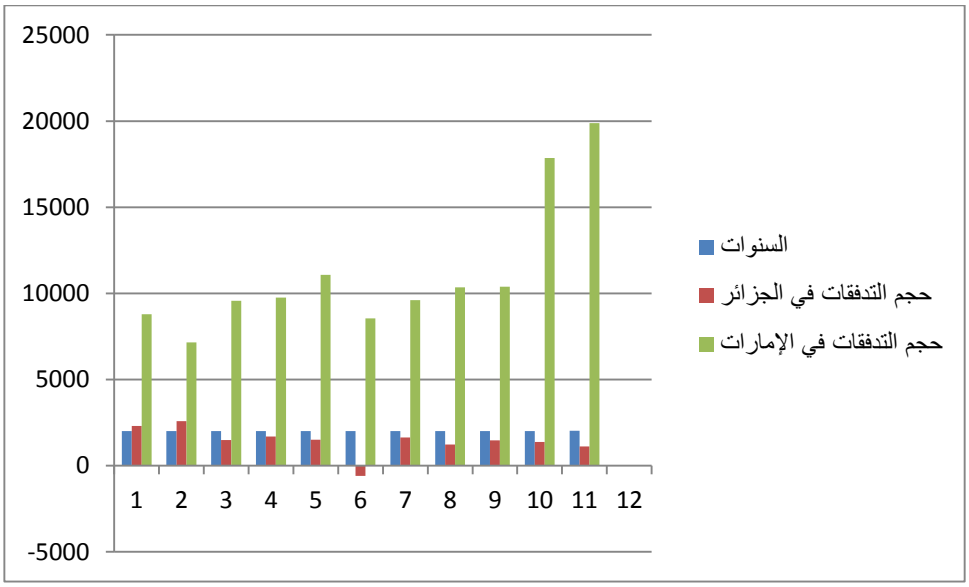

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جداول الاستثمار الأجنبي المباشر.

بداية من سنة 2012 انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حيث بلغت قيمته 1499مليون دولار بينما كانت قيمته 2581مليون دولار سنة 2011، ويرتبط هذا الانخفاض بتراجع تدفقات الاستثمار العالمي وفرض بعض القيود على المستثمر الأجنبي (قاعدة 49/51%)، في حين أثر سقوط أسعار البترول سنة 2014 بانخفاض حجم الاستثمارات الواردة بقيمة (-585) مليون دولار سنة 2015 بحيث انخفض البترول مع بداية السنة، ليعود حجم التدفقات بالارتفاع سنة 2016 بقيمة 1636مليون دولار ليصل سنة 2018لقيمة 1466مليون دولار، ومع بداية جائحة "كوفيد19" إبتدات في الانخفاض لتصل إلى 1382 و1125مليون دولار لسنتي 2019–2020 على التوالي. بينما شهدت الإمارات تزايد مستمر في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة ويعود ذالك لتوفير الإمارات لمناخ إستثماري ملائم ومحفز، حيث تزايد حجم التدفقات الإستثمارية من8797 مليون دولار سنة 2010إلى 11072مليون دولار سنة 2014 لينخفض سنة 2015 ومع بداية إنخفاض أسعار النفط إلى 8551مليون دولار ثم نلاحظ إرتفاع بداية من سنة2016 بقيمة 9605مليون دولار ليصل سنة 2020 إلى مليون دولار19884 أي حوالي ضعف ما كانت عليه سنة 2010 حيث كان بقيمة 8797مليون دولار وقد حققت الإمارات تقدم في التصنيف الدولي حيث بلغت المرتبة 15 عالميا والأولي عربيا.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والإمارات

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والإمارات

1. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سيتم التوزيع الجغرافي لمصدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة على النحو التالي:

الجدول رقم 02–03: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	النسبة %
أسيا والمحيط الهادي	6,964.9	48.7
أوروبا الغربية	4,056.1	28.4
الدول الأوروبية الناشئة	2,327.9	16.3
إفريقيا	554.3	3.9
الشرق الأوسط	317.1	2.2
أمريكا الشمالية	59.4	0.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12.7	0.1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية2018، ، الكويت، ص: 61.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر الأقاليم استثمارا في الجزائر هي دول أسيا والمحيط الهادي بنسبة 48.7% تليها دول أوروبا الغربية بنسبة 28.4%، وسجل كل من إفريقيا والشرق الأوسط ما نسبته 3.9% و2.2% علي التوالي، ثم أمريكا الشمالية بنسبة 0.4% وتأتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 0.1%.

وفي هذا الشأن يمكننا ربط تركز الاستثمارات القادمة إلي الجزائر في أوربا والدول العربية بالعديد من الحجج لعل من أهمها:

حجج عقائدية: لارتباط الجزائر بالعالم العربي من جهة أوصوله الإسلامية، وكذا وجود نفس العادات والتقاليد التي تربط الأفراد والمجتمعات.

حجج تاريخية: حيث لا ننسي أن الجزائر مستعمرة فرنسية قديما، مما يجعل من الارتباط الاقتصادي والاستثماري مبرراته التاريخية، وكذا الصين بحيث كانت سباقة بالإعتراف بجبهة التحرير الوطني في الجزائر وبالحكومة المؤقتة التي أعلنتها الجبهة سنة 1958وقد باركت الصين الجبهة وزودتها بالسلاح من أجل نيل الاستقلال عام 1962

حجج جغرافية: وهذا لقرب المسافة التي تربط الجزائر بالعديد من الدول المغربية والعربية الأخرى، وكذا بالنسبة للبلدان الأوربية التي يفصل بينهما البحر الأبيض المتوسط مع عدم وجود مضائق أو قنوات بحرية، التي تشكل تكاليف إضافية أخري للتنقلات التجارية. بالإضافة للثروات الهائلة التي تزخر بها الجزائر التي تسعي كل الدول للظفر منها.

سنبين في الجدول التالي أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.

الجدول رقم 02–04: أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.

الدولة	التكلفة(مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3,539	10	5
سنغافورة	3,151	3	1
إسبانيا	2,565	10	6
تركيا	2,313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب أفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
إيطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخري	892	28	28
الإجمالي	14,294	82	69

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية2018، ، الكويت، ص: 61.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر نجحت في جذب 82مشروع بقيمة 14294مليون دولار من مختلف مناطق العالم بحيث تصدرت الصين المرتبة الأولي بعشرة مشاريع بقيمة 3539مليون دولار بين سنتي 2013 و2017 وتأتي سنغافورة بالمركز الثاني بقيمة 3151مليون دولار بثلاث مشاريع، ثم تأتي كل من إسبانيا، تركيا، ألمانيا، جنوب أفريقيا وفرنسا ب 2565، 2313، 380، 350 و330مليون دولار على التوالي، وكل من سويسرا، إيطاليا والمملكة المتحدة بما مقداره 330، 232، و212مليون دولار والدول الأخرى بإجمالي 28 مشروع بقيمة 892مليون دولار.

يوجد العديد من الشركات المستثمرة في الجزائر نورد منها أهم 5 شركات المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017

الجدول رقم 02–05: أهم 5 شركات المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
China State Construction Engineering Corporation	الصين	3,300
Indorama	سنغافورة	3,151
Grupo Ortiz Constrcciony serviios Del mediterraneo	إسبانيا	2,209
Tosyali Holding	تركيا	1,397
Taypa Tekstil	تركيا	900

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية2018، ، الكويت، ص: 61.

تحتل الشركة الصينية (China State Construction Engineering Corporation) المختصة في الإنشاء والتعمير المرتبة الأولى بتكلفة 3300مليون دولار وفي المرتبة الثانية نجد الشركة السنغافورية (Indorama) بتكلفة 3151مليون دولار، ثم تليها الشركة الإسبانية (Grupo Ortiz Construcciony serviios Del mediterraneo) بتكلفة 2209مليون دولار، في حين تحتلان الشركتان التركية الترتيب الرابع والخامس، الشركة (Tosyali Holding) بتكلفة 1397مليون دولار و (Taypa Tekstil) تكلفة 900مليون دولار.

2. **التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات**

سيتم التوزيع الجغرافي لمصدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات حسب الأقاليم المستثمرة على النحو التالي:

الجدول رقم 02–06: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الإمارات حسب الأقاليم المستثمرة ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	النسبة %
أسيا والمحيط الهادي	20,176.5	41.3
أوروبا الغربية	13,181.9	27.0
أمريكا الشمالية	7,520.7	15.4
الشرق الأوسط	6,331.1	12.9
الدول الأوروبية الناشئة	797.6	1.6
أفريقيا	603.4	1.2
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	293.5	0.6

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية2018، ، الكويت، ص: 52.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر الأقاليم استثمارا في الإمارات هي دول أسيا والمحيط الهادي بنسبة 41.3% تليها دول أوروبا الغربية بنسبة 27.0%، وسجلت أمريكا الشمالية ما نسبته 15.4% وسجل كل من الشرق الأوسط والدول الأوروبية الناشئة ما نسبته 12.9% و1.6% علي التوالي، ثم أفريقيا و أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 01.2% 0.6%.

أما من حيث أهم الدول المستثمرة في الإمارات ما بين جانفي 2013 ديسمبر 2017 موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02–07: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الإمارات حسب الدول المستثمرة ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.

الدولة	التكلفة(مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الهند	9,893	130	117
الولايات المتحدة	6,277	362	333
المملكة المتحدة	3,840	288	268
اليابان	3,680	49	46
الصين	2,889	36	28
السعودية	2,864	21	20
ألمانيا	2,037	94	78
الكويت	1,975	23	12
فرنسا	1,740	90	83
هولندا	1,670	40	38
أخري	12,040	524	485
الإجمالي	48,905	1,657	1,508

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية2018، ، الكويت، ص: 52.

نلاحظ من خلال الجدول أن الإمارات نجحت في جذب 1657مشاريع بقيمة 48905مليون دولار من مختلف مناطق العالم بحيث تصدرت الهند المرتبة الأولي 130 مشروع بقيمة9893 مليون دولار بين سنتي 2013 و2017 وتأتي الولايات المتحدة بالمركز الثاني بقيمة 6277مليون دولار ب362 مشروع، ثم تأتي كل من المملكة المتحدة، اليابان، الصين، والسعودية ب 3840، 3680، 2889، 2864دولار على التوالي، وكل من ألمانيا، الكويت، فرنسا وهولندا ب 2037، 1975، 1740 و1670 مليون دولار والدول الأخرى بإجمالي 524 مشروع بقيمة 12040مليون دولار.

يوجد العديد من الشركات المستثمرة في الإمارات نورد منها أهم 5 شركات المستثمرة في الإمارات ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.

الجدول رقم 02–08: أهم 5 شركات المستثمرة في الإمارات ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Sobha(Sobha Developers)	الهند	4,000
Apar Industries	الهند	2,617
ACWA Power International	السعودية	1,800
Harbin Electric	الصين	1,444
Agility	الكويت	1,389

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية2018، ، الكويت، ص: 52.

نجد من أهم الشركات المستثمرة في الإمارات الشركات الهندية بشركتين فنجد أهم شركة Sobha(Sobha Developers بتكلفة 4,000مليون دولار ونجد في المرتبة الثانية الشركة Apar Industries بتكلفة 2,617مليون دولار وتمركزت الشركة السعودية ACWA Power International كأهم ثالث شركة بتكلفة 1,800مليون دولار، بينما تأتي الشركة الصينية Harbin Electric والشركة الكويتية Agility بتكلفة 1,444 و1,389مليون دولار علي التوالي.

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإمارات

1. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم 02–09: تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.

القطاع	التخزين	المعادن	العقارات	المعادن	البناء ومواد البناء	المسوجات	السيارات	الفحم،النفط والغاز الطبيعي	الصيدلة	الاتصالات
التكلفة(مليون دولار)	**3,300**	**3,150**	**1,730**	**1,512**	**1,467**	**928**	**747**	**300**	**244**	**234**

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية2018، ، الكويت، ص: 61.

عرفت الجزائر تطورا كبيرا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت بشكل غير متوازن بين مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني بحيث استحوذ قطاع التخزين بقيمة 3,300مليون دولار وتليها المعادن بقيمة 3,150مليون دولار كما نجد تطور استثمار العقارات بقيمة 1,730مليون دولار في حين تأتي في ذيل التصنيف قطاع الصيدلة و الاتصالات بقيمة 244 و234مليون دولار على التوالي. ولم تحظى قطاعات الفلاحة، الأشغال العمومية، الصحة، النقل والسياحة بالرغم مما تزخر به الجزائر من إمكانيات وقدرات كامنة في المجال الفلاحى وكذا السياحي من جهة، وكذا اهتمام السلطات العمومية بمجال السكن، وترقية البني التحتية والهياكل القاعدية من جهة أخرى.

2. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات

الجدول رقم 02–10: تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات في الإمارات ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.

القطاع	الفحم،النفط والغاز الطبيعي	العقارات	الفنادق والسياحة	الخدمات المالية	الاتصالات	الطاقة البديلة / المتجددة	البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	مواد كيميائية	خدمات الأعمال
التكلفة(مليون دولار)	9,254	8,298	3,306	2,935	2,719	2,641	2,401	2,168	2,065

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية2018، ، الكويت، ص: 52.

نلاحظ من الجدول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلقى ارتفاعا كبيرا في قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي إذ بلغ مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع 9254 مليون دولار وهذا أمر عادي لأن دولة الإمارات العربية المتحدة تمتلك 4 % من احتياطي النفط في العالم، و3.5 % من احتياطي الغاز، بمعدل يقدر ب 97.8 مليون برميل، و 6,091 متر مكعب على التوالي، كما صنفت دولة الإمارات العربية المتحدة كسابع أكبر احتياطيات النفط والغاز الطبيعي المثبتة عالميا على الترتيب، وتتركز أغلب احتياطيات الإمارات العربية المتحدة(95%)من احتياطي النفط، و (94%)من احتياطي الغاز في البلاد في أبو ظبي برا وبحرا، وبالتالي فإن هذا القطاع يحتوي على ميزة نسبية في المواد الخام، وكذالك الاستثمار في العقارات أتي بتكاليف مقاربة للقطاع الأول بتكلفة 8298مليون دولار كما اهتمت الإمارات ببقية القطاعات مثل الطاقات المتجددة والسياحة وخدمات الأعمال.

المطلب الثالث: معوقات وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإمارات

الفرع الأول: معوقات وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا: معوقات الاستثمار الإستثمار في الجزائر: بالرغم من الحوافز والتسهيلات التي منحت للمستثمرين الأجانب إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في ويمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل الاقتصادية، القانونية والإدارية التالية:

1. **العراقيل السياسية والقانونية والإدارية**

ومن أهم هاته العراقيل:

- ✓ تعدد الرسوم وثقلها وعدم قدرة مصالح إدارة الضرائب على التكيف مع المستجدات؛
- ✓ تعقد وطول الإجراءات الجمركية وعدم كفاءة معدات وتجهيزات الشحن والتفريغ بالإضافة إلى صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين مثل :الماء، الكهرباء، الغاز، خطوط الهواتف؛
- ✓ عدم وضوح بعض النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغموضها، وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها م وبذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية ما تشريعات القطاعات الأخرى لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني نسبة جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية، فضلا عن عدم مسايرتها للتشريعات الدولية؛[1]
- ✓ إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري متعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار؛
- ✓ كما أن ظاهرة أخرى خطيرة هي انتشار ظاهرة المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك، لأن هذه الأموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال وإدخالها في النشاط الاقتصادي، وهذا يحد من قدرة المنافسة سواء بالنسبة للمحليين أو الأجانب فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فإن عدد الملفات الخاصة بهذا الموضوع بلغت 10000 ملف خلال 10 سنوات، وهذا الداء يجب محاربته لما له من أضرار فادحة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية،
- ✓ طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة؛

[1] مختار بونقاب، زواويد لزهاري, **أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر)**، مرجع سابق، ص: 104.

- ✓ إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين غلى القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج؛
- ✓ إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية الخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية غير القانونية هذا باحترام القانون وتطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة والشفافية.[1]

2. العراقيل الاقتصادية والمالية:

ويمكن تلخيصها أهمها فيما يلي:

- ✓ غياب الرؤية الاقتصادية، فضلا عن الغموض الذي يلف بعض مواد قانون الاستثمار؛
- ✓ هيمنة البنوك العمومية بأكثر من 90% على السوق المصرفي والباقي هو نصيب البنوك الخاصة، مما يصعب حصول المستثمرين على التمويل؛
- ✓ ضعف السياسات الاقتصادية التي أدت إلى نشوء أسواق موازية وظاهرة المنافسة غير المشروعة؛
- ✓ عدم توفر خريطة للمشاريع الاستثمارية والفرص المجدية والمتاحة للاستثمار؛
- ✓ تعثر إجراءات الخوصصة، حيث تعتبر الخوصصة عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب؛
- ✓ صعوبة الحصول على العقار الصناعي، وهذا راجع لكثرة التعقيدات الإدارية وتعدد النصوص القانونية، فضلا عن ارتفاع أسعارها طول مدة الحصول عليها؛
- ✓ نقص فادح في الهياكل القاعدية والبني التحتية من مطارات وطرق وموانئ، وهذا النقص يتسبب في مضاعفة التكلفة على المستثمر، ونفور الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ غياب المناطق الحرة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتميز هذه المناطق بمزايا عديدة أهمهما :ملكية تصل إلى 100% للأجانب. مزايا جبائية مغرية[2].

ثانيا: أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- ✓ تملك الجزائر موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي هام من البترول، الغاز، المعادن والمناطق السياحية المتنوعة مما يساعد الجزائر إن توفرت معها بعض الجدية والصرامة في تطبيق القوانين أن تحتل المراتب الأولي في تصنيف الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

[1] بوبعجة فريد، مشري بلال، **الإجراءات التحفيزية والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة–** مذكرة ماستر–جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجيل، 2020–2021، ص ص: 53، 55.

[2] مختار بونقاب، زواويد لزهاري, **أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر)**، مرجع سابق، ص: 104، 206.

- ✓ شروط ترقية الاستثمار في الجزائر: بعد مرور الاقتصاد الجزائري بعدة هزات عنيفة و وضعيات حرجة نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي مر بها شيئا فشيئا نحو بر الأمان من خلال سياسة رشيدة في تسيير أمور الدولة الجزائرية بأسس علمية وبخبرات محلية ودولية تمس مختلف جوانب الاقتصاد وهي تسعي إلى توفير مزيد من المناخ الملائم لترقية الاستثمارات المحلية والدولية وذالك ب:
  - ✓ توفير بنك معلومات خاص بالاستثمارات وبكل الجوانب المتعلقة به؛
  - ✓ تطهير المحيط من البيروقراطية والرشوة والفساد بصفة عامة؛
  - ✓ احترام نظام الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع مختلف الدول و الهيئات الدولية؛
  - ✓ أنجاز سوق مالية مفتوحة لرأس المال وبعث البنوك والهيئات المالية الخاصة بالاستثمار؛
  - ✓ تحرير التجارة العالمية والإسراع بالإنظمام لمنظمة التجارة العالمية؛
  - ✓ إعطاء مزيد من الحوافز والإعفاءات الضريبية للاستثمارات الاستراتيجية للتنمية.[1]

الفرع الثاني: معوقات وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات

أولا: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات

يمكن إيجاز أهم العوامل التي تعرقل الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات في النقاط التالية:

1. **قواعد ملكية الأجانب للعقارات:** يواجه المستثمرون الأجانب الراغبون في توظيف أموالهم في مجال تطوير العقارات الحديثة عوائق قانونية عديدة حيث اشترطت الإمارات على ملاك العقارات والوحدات السكنية التي تخولهم بالدخول إلى أرضيها أن لا تقل قيمة العقار المملوك عن مليون درهم، وأن يكون لصاحب العقار دخل ثابت ولا يقل عن 10 ألاف درهم أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية؛
2. **الروتين الحكومي:** يعد الروتين الحكومي أحد أبرز المخاطر الرئيسية التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات، فبالرغم من التحسن في أغلب الوظائف خلال العقود الأخيرة، إلا أن الروتين الحكومي مازال موجودا في أغلب المرافق الحكومية وما بين روح الطموح وراء الوقت من جهة القطاع الخاص وتمييع الوقت في بعض مرافق القطاع الحكومي، يرفض قطاع الأعمال بيروقراطية الجهات الحكومية أحيانا كثيرة ويذعن لها مستسلما خاصة في تلك الجهات الحكومية الخدمية التي تمس خدماتها قطاع الأعمال بشكل مباشر؛
3. **قانون الوكالات التجارية:** حيث يعتبر أحد العراقيل التي تقف في وجه المستثمر الأجنبي إذ ينص على عدم إنهاء الوكالة التجارية حتى ولو كانت محددة المدة دون أسباب جوهرية تقتنع بها لجنة الوكالات التجارية أو صدور حكم نهائي من القضاء أو بموافقة الوكيل نفسه أو عدم قيام الوكيل بتجديدها لفترة سنة ودفع الرسوم خلال هذه السنة من تأريخ انتهاء الوكالة؛

[1] منصوري زين، **واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد:02، ص ص: 146، 147.

4. **الاستثمار قصير الأجل**: أدي إلى فقدان الدور التنموي التي تلعبه الاستثمارات قصيرة الأجل، كما أدت الاستثمارات قصيرة الأجل إلي مضاربات واسعة في سوق الأسهم أثرت بهذه الأسواق وهو ما يتضح في أزمة الأسهم الأخيرة عام 1998م. الرسوم والمصاريف الحكومية المفروضة على المستثمرين الأجانب. لا يحق للمستثمر الأجنبي المطالبة بأي مبالغ بعد دخوله الدولة واكتشاف أي مرض يمنعه من البقاء بالدولة.

في حالة عدم تقديم الموافقة الأمنية لدخول المستثمر الدولة وترفض من قبل جهاز الأمن لأسباب أمنية يخصم على المستثمر مبلغ قدره 440 دولار أمريكي من إجمالي المدفوع ويسترد باقي المبلغ للمستثمر.[1]

ثانيا: **أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات**: لا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة تسجل معدلات مرتفعة في مختلف المؤشرات العالمية المرتبطة بالاقتصاد، وجذب الاستثمارات، ومناخ الأعمال، وهو ما يفتح المجال أمامها لاستقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية لتعزيز اقتصادها بمختلف دعائمها، وتوفير سيولة ملائمة لاستمرار ومتابعة نهج النمو والتطور:

- ✓ **الاستثمار في الطيران والخد مات اللوجستية**: أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة مركزا تجاريا للعبور والإقامة من خلال حركة النقل الجوي واللوجيستية، وهناك إمكانات هائلة للاستثمار في هذه الصناعة في الإمارات العربية المتحدة كخيار استثمار أكثر أمانا مع أعلى عائد على الاستثمار في بيئة خالية من الضرائب. كما تعمل شركات اللوجيستيات بنشاط في النقل البري، و تيسر التدفقات التجارية، وهناك الكثير من المساحة المتاحة في هذا المجال للاستثمار والنمو؛
- ✓ **الاستثمار في الطاقة**: تمتلك دولة الإمارات العربية المتحدة سادس أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم ورابع أكبر احتياطي للغاز الطبيعي، مما يجعل البلاد شريكا حاسما وموردا مسئولا في أسواق الطاقة العالمية. تعتبر الإمارات ثالث أكبر مصدر للنفط الخام في العالم، على الرغم من أن صادرات الولايات المتحدة ضئيلة للغاية. في حين أن صادرات النفط تشكل دعامة أساسية للاقتصاد، إلا أنها لا تمثل سوى ثلث النشاط الاقتصادي، نتيجة لسياسات حكومية صارمة تهدف إلى تنويع اقتصاد الإمارات. لكنه يظل قطاع مهم جدا يحمل آفاقا مستقبلية واعدة مفتوحة أمام المستثمرين الأجانب من كل الدول؛
- ✓ **الاستثمارات في السياحة والضيافة والبيع بالتجزئة والعقارات**: تشتهر دبي في جميع أنحاء العالم بالفنادق، مع وجهات تناسب كل الأذواق التي يمكن تخيلها، حيث لا يمر أسبوع دون الإعلان عن كسر سقف طموح آخر في طريق التطور والإبداع، وبالتالي ليس من المستغرب أن تكون إمارة دبي قد حازت على أعلى المراتب في دراسة استقصائية عن منتجعات الشرق الأوسط من حيث أعلى معدلات إشغال الفنادق ومعدلات الغرفة الواحدة .وقد أظهر مسح "إرنست آند يونغ" المعياري، الذي تم تسليط الضوء عليه في أريبيان بزنس 2013 ،أن الفنادق على شاطئ البحر على وجه الخصوص هي استثمارات عقارية آمنة في دبي مع استمرار الزوار في التوجه إلى الإمارة للاستفادة من الطقس الدافئ والشواطئ الرملية وقطاع الضيافة المزدهر. كما ذكرت وسائل الإعلام مؤخرا أن فنادق أبو ظبي حققت نسبة إشغال عالية بلغت نسبتها 83 ،%وهي أعلى بنسبة 10 %مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ومع فوز دبي بمعرض وورلد إكسبو، من المتوقع أن تصبح الإمارة الوجهة الأكثر جذبا في العالم بحلول عام 2020للزوار الدوليين، ومن المتوقع أن يجتذب المعرض أكثر من 25 مليون زائر، وسيتعين على قطاع الضيافة أن ينمو بشكل كبير لاستيعاب هؤلاء الزوار؛

[1] بوبعجة فريد، مشري بلال، مرجع سابق، ص ص: 63،64.

- ✓ **الاستثمار في التعليم**: توفر الإمارات العربية المتحدة بيئة مجزية للغاية للمستثمرين في قطاع التعليم، ويرجع ذلك إلى الطلب الكبير على المقاعد المدرسية الخاصة، وخاصة المدارس ذات الأسعار المعقولة والمتوسطة السعر. فوفقا للتل Lyttle،فإن حجم سوق التعليم أكبر بكثير في مدن الإمارات العربية المتحدة بمبلغ 9.1 مليار دولار (9.6 مليار درهم)، وهذا بالمقارنة بالأسواق الأخرى المزدهرة مثل الصين التي لديها حجم سوق أصغر في مدنها يبلغ 7.1 مليار دولار (2.6 مليار درهم)، والمدن الهندية التي تقدم سوقا بقيمة 8.4 مليون دولار (6.17 مليون درهم)؛
- ✓ **الاستثمار في قطاع الصحة**:شهد قطاع الرعاية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة الكثير من التغييرات والإصلاحات في السنوات الأخيرة، فتضم البلاد الآن مدينة للرعاية الصحية وبعض من أبرز المستشفيات والعيادات .كما تتمتع دبي ببيئة عمل صديقة للسوق فضلا عن استقرار وشفافية تنظيمية، فهي تعد مدينة جذابة للعاملين في مجال ا لرعاية الصحية، وتجذب مستثمري الرعاية الصحية إليها. علاوة على ذلك، سيؤدي تطبيق سياسة تأمين صحي إلزامية في دبي إلى زيادة الاستفادة من المرافق العامة والخاصة التي ستجذب الاستثمارات وفقا لذلك. وأخيرا، فإن دعم الحكومة لقطاع الصحة من خلال إنشاء مدينة دبي للرعاية الصحية كمنطقة حرة لجذب الاستثمارات، وفي نفس الوقت تعزيز السياحة العلاجية يعد أيضا أحد الجوانب المحفزة؛
- ✓ **الاستثمار في التكنولوجيا والإبداع**: لقد برزت دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها الوجهة الأولى لنمو الشركات الناشئة في منطقة مينا بأكبر عدد من المستثمرين؛
- ✓ **الاستثمار في العقارات**:أصبحت الإمارات موطنا لأكبر مبنى في العا لم، وأكبر مركز للتسوق، وأكبر متنزه، وفنادق 07 نجوم وسوق لامع للعقارات، وأصبحت إماراتها من المدن التي تلتقي فيها جميع أنحاء العا لم، وتعد في قلب نبضات الأعمال والتجارة لقارة بأكملها، ومكانا شهد نموا هائلا في رأس المال، وحيث يتوقع المزيد في السنوات القادمة[1].

[1] سعود وسيلة، **الاستثمارات الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة – واقع وآفاق**، مجلة الحقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي –تيندوف، العدد: 03، 2018، ص ص: 62،64.

ملخص الفصل

عملت الجزائر على منح المستثمر الأجنبي العديد من الإعفاءات الجبائية، الكلية والجزئية، المؤقتة وحتى الدائمة، سعيا منها وراء تحسين مناخها الاستثماري، وتحقيق مستويات أعلى من الاستثمار بما يمكنها من دفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال زيادة حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة مما لهذا النوع من الاستثمار من مزايا وآثار إيجابية على باقي الاستثمارات المحلية.

وبالنظر للحوافز الجبائية المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الجزائرية، ومقارنتها بتلك المعمول بها في الإمارات، يبين لنا وبشكل واضح انخفاض وضعف المزايا والحوافز الجبائية المقدمة في الجزائر، هذا راجع لانخفاض حجمها، وضعف كفاءتها في توجيه المشاريع الاقتصادية لما يخدم الأهداف المسطرة للمجتمع، سواء تعلق الأمر بالمعاملة الجبائية التفضيلية للأرباح ورأس مال المستثمر، أو تلك المقررة للمبيعات وعمليات الإستراد والتصدير.

الخاتمة

اهتمت مختلف الدول وخاصة الدول النامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إدراكا منها لأهمية هذه الاستثمارات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك لكون الاستثمار الأجنبي وسيلة ناجعة لدعم الاقتصاد ورفع نسبة النمو وتوفير المزيد من مناصب الشغل، فضلا عن استحداث مجالات استثمارية وقطاعات إنتاجية جديدة من شأنها استيعاب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة المؤهلة وتمويل خزينة الدولة بموارد مالية إضافية، ويساهم الاستثمار كذلك في نقل التكنولوجيا الحديثة، كما يعد موردا للتمويل الخارجي بدل المديونية التي غالبا ما تؤثر سلبا على اقتصاديات الدول وعلى قرارها السياسي، واعتمادا على ما سبق ذكره أصبحت الدول تتنافس فيما بينها لجذب الاستثمار الأجنبي وإقناع المزيد من المستثمرين الأجانب لتجسيد مختلف المشاريع الاستثمارية مقابل تقديم تحفيزات جبائية لهم.

وقد كانت دراستنا في شكل مقارنة بين الجزائر والإمارات من حيث الضمانات والإعفاءات التحفيزية الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر وحجم التدفقات والقطاعات المستقبلة له، وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجزائر والإمارات والسياسات الإصلاحية وتقديم العديد من الحوافز والضمانات، بينما كل المؤشرات تأكد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يتقدم ولم يحقق الأهداف المرجوة، على عكس ما حققته دولة الإمارات التي أصبحت من الواجهات الاستثمارية المفضلة عالميا وإقليميا (المرتبة 15 عالميا و الأولي عربيا) وذلك يعود لمناخها الاستثماري الملائم وانفتاحها على العالم .

النتائج:

من خلال ما تم تناوله في الجانب النظري والتطبيقي، توصلنا إلي مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ عملت الحكومة الجزائرية على تحسين مناخها الاستثماري من خلال إنتاجها جملة من الإصلاحات في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة حصتها منه، وقد سمحت هذه الإصلاحات بتصحيح التوازنات الاقتصادية ومؤشر الاقتصاد الكلي ،وساعدت على تعزيز الانفتاح الاقتصادي وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر بالنظر إلى أنها كانت شبه معدومة قبل هذه الإصلاحات لكن حصيلتها منها لطالما كانت ضئيلة جدا، وبالنتيجة هي تعبر عن ضرورة إتباع المزيد من التحسينات على مستوى مكونات مناخها الاستثماري،
- ✓ لم تلعب التحفيزات والضمانات الممنوحة من قبل المشرع الجزائري الدور الكافي لاستقطاب الأجانب عكس دولة الإمارات التي كان لها دور فعال في استقطاب الاستثمار الأجنبي؛
- ✓ يعاني الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من عدة معوقات وعراقيل إدارية وبيروقراطية وقانونية وتشريعية التي أدت إلى الكبح من تدفقه،
- ✓ إن المناخ الاستثماري لا يتأثر بالتحفيزات الجبائية فقط بل هناك العديد من العوامل التي يتأثر بها ومنها البيروقراطية وعدم ثبات الأنظمة التشريعية؛
- ✓ تتمتع دولة الإمارات بكثير من المقومات الطبيعية والمادية الخاصة والميزات التنافسية التي تمكنها من توفير المناخ الاستثماري الملائم، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية مما يجعلها من الواجهات الاستثمارية المفضلة إقليميا وعالميا،

التوصيات:

من النتائج المتوصل إليها فإننا نقترح مجموعة من التوصيات يمكن عرضها كألاتي:

- ✓ تطوير البني التحتية في مجالات الطاقة، النقل، الاتصالات، السياحة، الصناعة والزراعة تساهم بشكل مباشر في جذب الاستثمارات واستقرار المستثمرين الأجانب،

- ✓ إعادة النظر في منظومة الحوافز الجبائية والتسهيلات والإعفاءات الجمركية بما يكفل خلق مناخ استثماري ملائم وجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة،
- ✓ الاستفادة من التجربة الإماراتية في سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أفاق الدراسة:

بعد معالجتنا لهذا الموضوع تبين لنا أن العديد من جوانبه لم نستوفي حقها من البحث والدراسة وهي جوانب مهمة لا زالت بحاجة للمزيد من الدراسة والتحليل، وعلى هذا الأساس يمكن تقديم مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تكون مواضيع مستقبلية، مذكر منها:

- ✓ وأقع أفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإمارات في ظل الأوضاع العالمية سريعة التحول والتطور،
- ✓ دراسة أثر البني التحتية للجزائر على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر،
- ✓ الوسائل الكفيلة لتطوير وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،
- ✓ دراسة مقارنة بين مؤشرات العربية لجذب الاستثمار ومؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري.

مراجع

أولا : المراجع بالغة العربية

1. **الكتب:**

1) عقيل كريم زغير: **المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي (دراسة مقارنة)**، ط1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة – مصر، 2015.

2) عميروش محند شلغوم: **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلي الدول العربية**، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت- لبنان، 2012.

2. **الرسائل والأطروحات الجامعية:**

1) بن عودة حساني ، أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران- الجزائر، 2010-2011.

2) بوبعجة فريد، مشري بلال، **الإجراءات التحفيزية والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة–** مذكرة ماستر-جامعة محمد الصديق بن يحي جيجيل، 2020-2021.

3) بورنان إبراهيم، **أثر الحوافز الجبائية على الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المسيلة Andi M'sila**-، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة-الجزائر،2020-2021.

4) بوزردوم بشري، مغريش إلهام: **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة)**، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل، 2016/2017.

5) تير زينب: **أثر الحوافز الضريبية علي الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة مقارنة بين دول المغرب العربي– (الجزائر، المغرب، تونس)**، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، 2016/2017.

6) درقة أمال: **أثر التحفيزات الجبائية علي الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية** (دراسة ميدانية لمدي تأثير التحفيزات الجبائية علي الأداء المالي)، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، 2014/2015.

7) دقيش عصام ، بوردرودة محمد ، **تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمرحلة ما بعد البترول (دراسة مقارنة مع الإمارات العربية المتحدة)**، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل، 2019-2020.

8) سحنون فاروق: **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2009/2010.

9) سويعد عبد النور: **دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر** (دراسة حالة الجزائر-1992/2012) ، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، 2013/2014.

10)الصيد شهيناز: **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2013/2012.

11)قراش مليكة، صايفي كاميليا: **التحفيزات الضريبية كألية لتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج– البويرة، 2019/2018.

12)لعرشي عبد الصمد، **دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة الجزائر وتونس**، مذكرة ماجستير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، – مستغانم،2016-2017.

13)لهتيهت حمزة، مريش نسيم: **دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة محمد الصديق بن يحي–جيجل،2018/2017.

14)مباركة لجدل الصيد، نجود عرعار: **دور مناخ الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة تحليلية لحالة الجزائر 2000–2019)**، مذكرة ماستر، جامعة حمة لخضر- الوادي، 2020-2021.

15)مختاري أمال، بلطرش حيزية: **دور التحفيزات الجبائية في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة محمد يوضياف – المسيلة، 2021/2020.

16)مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة قياسية)**، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلألي ليابس– سيدي بلعباس، 2020/2019.

17)مقراني إيمان: **أثر السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إعداد نموذج قياسي (1992–2014)**، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، 2016/2015.

18)نشيدة معزوز: **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات)**، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب- البليدة، 2005.

3. الملتقيات والمجلات العلمية:

1) الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، **قانون الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات العربية المتحدة**، قطاع التجارة الخارجية، إدارة الاستثمار.

2) الأمين محمد ، طالب وليد ، نظيرة قلادي: **مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (دراسة ميدانية بولاية قسنطينة)** ، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي– الجزائر، المجلد: 06، العدد: 10.

3) بوشامة مصطفي، عمامرة أسامة، **واقع النظام الضريبي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد:04، العدد: 01، 2019.

4) بوغابة أم كلثوم، **خصوصية مبدأ تحويل الأموال المستثمرة لتشجيع الاستثمار الأجنبي (دراسة تحليلية على ضوء القانون الجزائري)**، مجلة قانونية، العدد:08، 2021.

5) بونقاب مختار، زواويد لزهاري: **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات)** مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد: 03، تيسمسيلت– الجزائر، 2018.

6) بونقاب مختار ، علاوي لحسن: **دور الاستثمار الأجنبي المباشر والمناطق الحرة في التنويع الاقتصادي(دراسة حالة تجربة الإمارات)**، الملتقى العلمي الدولي السادس حول :بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي- الجزائر.

7) بونقاب مختار ، لزهاري زواويد: **أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر)**،مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال،المجلد:02، العدد: 01.

8) زرقين عبو ، بيري نورة ، **محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب "دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012"**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد:8.

9) سعود وسيلة، **الاستثمارات الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة – واقع وآفاق**، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي –تيندوف، العدد: 03، 2018.

10)شليحي الطاهر، **محتوى التحفيزات الجبائية المقدمة لتشجيع الاستثمار في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، العدد:02، الجلفة- الجزائر، 2019.

11)عبد الكريم أحمد قندوز، **اقتصاديات جانب العرض، أثر لافر، ومبدا الضريبة تقتل الضريبة(مدخل للإصلاحات الضريبية بالدول العربية)**،صندوق النقد الدولي، العدد:22، 2021.

12)قأيدي بومدين ، بن منصور موسي: **دور التحفيزات الجبائية في ترقية الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر (حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لولاية برج بوعريريج)**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة محمد البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج، المجلد: 12، العدد: 01، 2021.

13)مقراني خلود، معيزة صبرينة، **الحوافز الممنوحة للمستثمرين في قانون الاستثمار الجزائري**، دفاتر الساسة والقانون، المجلد: 14، العدد: 02.

14)منصوري زين، **واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد:02.

5. القوانين والمراسيم:

1) الأمر رقم 09-01، المؤرخ في 22 جويلية 2009، والمتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة2009، الجريدة الرسمية، العدد:44.

2) قانون رقم09/16 المتعلق بترقية الاستثمار المؤرخ في 3أوت 2016، الجريدة الرسمية العدد 46، المؤرخة في 3أوت 2016.

3) قانون رقم20-07، مؤرخ في 12 شؤال عام 1441، الموافق ل4 يونيو سنة 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، المادة 50-51، الجريدة الرسمية، العدد: 33.

4) أمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية 52 المؤرخة 2003/08/27، المعدل والمتمم بالأمر رقم 04/10 المؤرخ في 2010/08/26، الجريدة الرسمية 50 المؤرخة في 2010/09/01.

5) المادة 184 من قانون رقم10/90 المتعلق بالنقد والقرض، الملغى.

6) المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الملغى.

ثانيا: مراجع بالغة الأجنبية:

1) Jinyan Li: **Development and tax Policy Case Study of China**، Comparative Research in Law and Political Economy، 2007.
2) Mike PFISTER: Rapport d'OCDE une fiscalité orientée vers l'investissement et le développement(Aperçu de quelques enjeux de politique fiscale en Afrique), paris, 2009.
3) Mathurin MBOUNOU**: LA FISCALITÉ FACE À L'IMPÉRATIF DU DÉVELOPPEMENT DE LA RÉPUBLIQUE CENTRAFRICAINE**، Thèse pour l'obtention du grade de docteur en droit، faculte de droit et de science polltique، aix marseille universite، 2019.

ثالثا: مواقع الإنترنت

1) www.Uncatad.org.wir.
2) https://data.albankaldawli.org/.
3) https://www.dhaman.net/ar/.

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	67
شكر وتقدير	67
الملخص	67
قائمة المحتويات	67
قائمة الأشكال	67
قائمة الجداول	67
مقدمة	ب
الفصل الأول: الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الاستثمار الأجنبي والتحفيزات الجبائية	
تمهيد	1
المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر	2
المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	2
الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر	2
الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	3
الفرع الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	4
الفرع الرابع: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	5
المطلب الثاني: العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي و معوقاته	6
الفرع الأول: العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي	6
الفرع الثاني: معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر	7
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	8
الفرع الأول: نظرية عدم كمال السوق	8
الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتج الدولي	9
الفرع الثالث: نظرية الحماية	10
الفرع الرابع: نظرية الموقع	10

الفرع الخامس: نظرية الموقع المعدلة	10
المبحث الثاني: التحفيزات الجبائية	11
المطلب الأول: ماهية التحفيزات الجبائية	11
الفرع الأول: تعريف التحفيزات الجبائية	11
الفرع الثاني: أهداف التحفيز الجبائي الأهداف الاقتصادية	12
المطلب الثاني : الشروط والعوامل المتحكمة في فعالية سياسة التحفيز الضريبي	13
الفرع الأول: شروط فعالية سياسة التحفيز الضريبي	13
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في فعالية سياسة التحفيز الجبائي	14
المطلب الثالث: أشكال التحفيز الجبائي وعلاقته بالإستثمار الأجنبي المباشر	16
الفرع الأول: التحفيزات الخاصة بالاستثمارالأجنبي المباشر	16
الفرع الثاني: التحفيزات الجبائية الخاصة بالتشغيل	16
الفرع الثالث: التحفيز الضريبي الخاص بالتصدير	17
الفرع الرابع: علاقة التحفيزات الجبائية بالاستثمار الأجنبي المباشر	18
المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول الاستثمار الأجنبي و التحفيزات الجبائية	19
المطلب الأول: الدراسات السابقة بالغة العربية	19
المطلب الثاني: الدراسات السابقة بالغة الأجنبية	20
المطلب الثالث: مميزات الدراسة	22
ملخص الفصل	23
الفصل الثاني: دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر–مقارنة الجزائر والإمارات	
تمهيد	25
المبحث الأول: الحوافز الجبائية والضمانات الممنوحة للاستثمارات الاجنبية في الجزائر والإمارات	26
المطلب الأول: الحوافز الجبائية والضمانات الممنوحة للاستثمارات الاجنبية في الجزائر	26
الفرع الأول: الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر	26
الفرع الثاني: الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الجزائر	29
المطلب الأول: الحوافز الجبائية و الضمانات الموجهة للاستثمارات الاجنبية في الإمارات	32

الفرع الأول: الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الإمارات	32
الفرع الثاني: الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في الإمارات	33
المطلب الثالث: مقارنة بين الضمانات والحوافز في كل من الإمارات والجزائر	34
المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر والإمارات	35
المطلب الأول: مقومات الاستثمار في الجزائر والإمارات	35
الفرع الأول: مقومات الاستثمار في الجزائر	35
الفرع الثاني: مقومات الاستثمار في الإمارات	36
المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر في الإمارات	37
الفرع الأول: حجم السوق، معدل التضخم والحساب الجاري	37
الفرع الثاني: احتياطات الصرف	39
المطلب الثالث: الإطار المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في الجزائر والإمارات	40
الفرع الأول: الإطار المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في الجزائر	40
الفرع الثاني: الإطار المؤسساتي والتنظيمي للاستثمار في الإمارات	41
المبحث الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإمارات	43
المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والإمارات	43
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإمارات	45
الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإمارات	45
الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإمارات	50
المطلب الثالث: معوقات وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والإمارات	52
الفرع الأول: معوقات وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	52
الفرع الثاني: معوقات وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات	54
ملخص الفصل	57
الخاتمة	59
المراجع	62
الفهرس	67